

EGYPT.AL-MAJLIS AL-DA'IM LI-
TANMIYAT AL-INTAJ AL-QAWNU

MASHRU'AT AL-INTAJ

362

Egypt.al-Majlis al-Da'im li-
Tammiyat al-Intaj al-Dawnu
Mashrū'at al-intaj

[illegible]

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 013530561

جمهورية مصر

المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي

مشروعات الإنتاج الرئيسية

٢٣ يوليو ١٩٥٤

Egypt. al-Majlis al-Dā'im li-Tanmiyat
al-Intā'j al-Qawmī

Mashrū'at al-intā'j

مشروعات الانتاج الرئيسية

٢٣ يوليو ١٩٥٤

2269

31217

362

تیمینا ایستللات لیمیتد

11/11/11

فهرس

صفحة

٧

المقدمة

تنمية الانتاج الزراعى

٩

مقدمة

١١

الاتجاه الرأسى

١١

تعميم تقاوى القمح المنتقا

١٣

التوسع فى اعداد وتوزيع تقاوى الذرة الهجين

١٤

تعميم تقاوى الارز المنتقا

التوسع فى زراعة الارز عن طريق استخدام مياه

١٥

الآبار الارتوازية

١٥

صيانة الحاصلات من الآفات الزراعية

١٦

الفاكهة والاشجار الخشبية

١٨

زيادة الثروة الحيوانية

١٨

أولا - مكافحة أمراض الحيوان

١٩

ثانيا - تنمية الانتاج الحيوانى

٢٠

ثالثا - تحسين المراعى فى المناطق الصحراوية

٢٠

رابعا - تنمية الثروة السمكية

٤-١٦-٦٦ ١٩٥٧

٢٢	ادخال زراعات جديدة - زراعة البنجر
٢٣	الاتجاه الافقى :
٢٤	أولا - برنامج التوسع القصير الاملد
٢٥	التوسع فى مناطق جديدة بالوجهين البحرى والقبلى
٢٥	التوسع الزراعى بتحويل الحياض بالوجه القبلى الى نظام الرى المزدوج
٢٦	التوسع فى مساحات جديدة بالواحات على المياه الجوفية
٢٧	أبحاث الصرف والمياه الجوفية
٢٩	توصيات أخرى لتدبر المياه الصيفية
٣٠	الاراضى البور
	ثانيا - سياسة التوسع الافقى فى الاجل الطويل
٣١	مشروع السد العالى
٤٠	التوسع الصناعى - مقوماته ووسائله
٤٣	مقدمة
٤٣	صناعة الحديد والصلب
٤٥	الصناعات المعدنية والميكانيكية
	١ - أنابيب المياه
	٢ - الكابلات الكهربائية
	٣ - المسامير
	٤ - عربات السكة الحديد
	٥ - قطع غيار السيارات

الصناعات الكيماوية ٤٦

١ - صناعة السماد ٤٦

٢ - صناعة الادوية ٤٨

٣ - صناعة البطاريات ٤٩

٤ - صناعة اطارات الكاوتشوك ٥٠

صناعة الغزل والنسيج ٥٣

١ - صناعة منتجات الجوت ٥٣

٢ - الصناعات القطنية ٥٤

٣ - الحرير الصناعي ٥٤

الصناعات الغذائية والزراعية ٥٥

صناعة الورق ٥٧

الثروة المعدنية ٥٩

تنمية الموارد البترولية ٦٢

أولا - الانتاج ٦٢

ثانيا - التكرير ٦٣

ثالثا - النقل ٦٤

رابعا - التخزين ٦٥

التوسع فى انتاج الكهرباء واستغلالها ٦٦

حقائق يجب أن تعرف ٦٦

التوسع فى انتاج الطاقة من المحطات الحرارية ٦٧

٧٠	كهربة خزان أسوان
٧٢	الطاقة من السد العالى
٧٢	نحو سياسة شاملة لكهربة البلاد

المواصلات

٧٥	مقدمة
٧٥	الطرق
٧٦	البرنامج العاجل للتوسع فى الطرق البرية
٧٧	المرحلة الثانية لبرنامج التوسع فى الطرق البرية
٧٧	الملاحة الداخلية
٧٩	قانون الملاحة الداخلية
٧٩	تنظيم مواعيد فتح الكبارى والاهوسة القائمة
٧٩	على الخطوط الملاحية
٧٩	تنظيم المراسى فى المجارى الملاحية
٨٠	برنامج الملاحة الداخلية للسنوات العشر المقبلة
٨١	النقل البحرى
٨١	الاسطول التجارى المصرى
٨١	تحسين الموانى المصرية
٨٢	التليفونات والتلغرافات
٨٤	السبك الحديدية

مقدمة

لقد كان من أكبر عوامل القصور فى عمليات التنمية الاقتصادية فى العهد الماضى ، أن الاخيرة لم تكن تدير وفقا لبرامج مدروسة ومتناسقة • ولهذا كان فى مقدمة الاسس التى قامت عليها سياسة العهد الجديد الاقتصادية مبدأ التصميم أو التوجيه بالصورة التى توفق بين جهود الدولة من جهة والنشاط الخاص من جهة أخرى ، وتدفع الاثنين قدما وفقا لأهداف اقتصادية واجتماعية معلومة • ومن هنا بادرت حكومة الثورة الى تأليف « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى » الذى بدأ عمله رسميا فى أوائل يناير من عام ١٩٥٣ •

وتتخصر مهمة المجلس الأساسية فى استقصاء موارد البلاد ودراستها والعمل على استغلالها فى تنمية الاقتصاد القومى فى حدود الطاقة والامكانيات المادية والبشرية والزمنية حتى تتمكن البلاد من تضيق الهوة القائمة بسبب قصور الزيادة فى موارد العمل والعيش عن اللحاق بميلتها فى عدد السكان ، على أن تكون التنمية المشودة وفقا لبرامج محدودة بعد دراستها،

ومعلومة الغايات والوسائل ، قد دبرت لها الأموال اللازمة ،
وضربت لتنفيذها آجال مقررّة •

وفى هذا الموجز الذى نقدمه نعرض لأهم المشروعات
الانتاجية التى توافر المجلس على دراستها وأقرها ودخلت
بالفعل فى مرحلة التنفيذ ، وانها لتشمل القطاعين العام والخاص
لما بينهما من تداخل وتفاعل ، ذلك ان كلا منهما يؤثر فى
الآخر ويتأثر به •



تنمية الإنتاج الزراعى

يغلب على البنيان الاقتصادى المصرى الطابع الزراعى ، فالزراعة ما زالت مجال الانتاج ومصدر العيش للكثرة العظمى من السكان ، ومعظم النشاط الاقتصادى فى المجالى الأخرى كالصناعة والتجارة يستند بصفة أساسية الى الزراعة ومنتجاتها •

والواقع الذى لا يرقى اليه الريب أن زيادة الانتاج الزراعى ضرورة تمليها اعتبارات رئيسية عدة فى مقدمتها ضرورة مواجهة مطالب السكان وكل زيادة فى عددهم • ونلاحظ كذلك أن انتاجية الوحدة المساحية فى أغلب المحاصيل أصابها الهبوط خلال سنوات الحرب العالمية الاخيرة وما بعدها ، مما ترتب عليه قصور الانتاج الزراعى عن مسايرة النمو فى عدد السكان ، بل وعن الوفاء بمطالب الاستهلاك • هذا من جهة ومن جهة أخرى تشير الأرقام الى أن المنتجات الزراعية تمثل ما لا يقل عن ٨٠ ٪ من القيمة الكلية للصادرات فى أغلب السنوات ، بل وصل نصيب الزراعة والمنتجات المصنوعة من الخامات الزراعية الى ٩٠ ٪ فى عام ١٩٥٢ •

من هذا الذى أوردناه بأكبر قدر من الإيجاز نستطيع أن ننظر الى التوسع الزراعى فى شتى صورته على أنه غاية فى حد ذاته ، ولكننا فى الوقت نفسه نعدّه وسيلة لغايات أخرى تتصل بعملية التنمية الاقتصادية فى مجموعها ، ذلك أن الأخيرة تعتمد بصفة أساسية على الانتاج من الزراعة وعلى تصدير فائض هذا الانتاج للوفاء بأثمان أغلب ما تستورد البلاد من المصادر الأجنبية على هيئة عدد وآلات وأدوات وخدمات وخبرات •

هذه الاعتبارات وأمثالها تجعل الاهتمام بالزراعة غاية ووسيلة • وكجزء من السياسة العامة ، ورغبة فى العناية بالمشروعات الزراعية التى تبدو آثارها فى وقت غير طويل والتى تستوعب كذلك أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة ، وضع المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى برنامجا قصير الأمد ، لفترة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات ، للتوسع الزراعى وهذا البرنامج يسير فى اتجاهين :

الاول : الاتجاه الرأسى ، ويستهدف الوصول الى أقصى انتاجية من الرقعة المزروعة حاليا فى مصر من المنتجات النباتية والحيوانية عن طريق الانتاج وتنويعه وصيانتها من الآفات والحشرات والأمراض ومنع الفقد فيه وعلاج ضعف الخصوبة، والاستفادة من موارد الثروة المائية بحسن استغلالها وزيادة الانتاج منها •

الثانى : الاتجاه الأفقى ، بالعمل السريع على زيادة مساحة الأرض المزروعة فى مصر عن طريق الاستفادة بأقصى امكانيات الموارد المائية الحالية للبلاد فى استصلاح أقصى ما يمكن من الأراضى البور واستغلالها فى الزراعة والعمل على توفير المزيد من الموارد المائية وتوسيع نطاق الاستصلاح والاستغلال فى ضوء ما يمكن تدبيره من المياه وانشاء مشاريع الري والصرف اللازمة •

الاتجاه الرأسى

وسنقتصر فى هذا الفصل على المشروعات التى تمت الموافقة عليها ودخلت بالفعل فى طور التحقيق والتنفيذ وسنبدأ بتلك المشروعات التى تدرج فى نطاق التوسع الرأسى :

تعميم تقاوى الارز المنقاة :

ويهدف هذا المشروع الى زيادة محصول القمح سنوياً عن طريق تعميم استخدام السلالات الحديثة من القمح الوفير الغلة بعد اكثارها على نطاق واسع ونشر زراعتها فى أقرب وقت، اذ رسمت مراحل التنفيذ فى ثلاث سنوات من ١٩٥٣/١٩٥٤ الى ١٩٥٦/١٩٥٥ يمكن فى أثنائها تدبير ما يلزم من تقاوى القمح الجيدة لزراعة كل مساحة القمح فى البلاد ويبين الجدول التالى مراحل التنفيذ وتكاليفها وما تتحمله الحكومة من هذه التكاليف :

ما تتحمله الحكومة من التكاليف	تكاليف مراحل المشروع	المساحة التي تكفيها	كمية التقاوى التي أمكن اعدادها	كمية التقاوى المقرر اعدادها في المشروع	السنة
جنيه	جنيه	فدان	اردب	اردب	١٩٥٤ - ٥٣
١٦٨١٠٠	١٢٨٤٨٠٠	٥٨٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠ رفعت الى	
٢٥٣١٤٥	٢٩٦٥٨٨٠	١٠٠٠٠٠٠	جاري تنفيذها	٣٠٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠٠	١٩٥٥ - ٥٤
٣١٠٣٩٣	٢٦٠١٥٧٠	١٦٠٠٠٠٠		(١) ٨٠٠٠٠٠	١٩٥٦ - ٥٥

(١) ترفع بما يكفي لزراعة أقصى مرتب للذبح .

ويرجع أغلب ما تتحمله الحكومة من التكاليف الى فروق
الايرادات عن المصروفات نظرا لما يتضمنه المشروع من توزيع
التقاوى المنتقة بسعر يشجع الزراعة على استخدامها •

وقد أدى الاخذ بهذا البرنامج وتنفيذ المرحلة الاولى منه
فى سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ الى تدبير نحو ٢٩٠.٠٠٠ أردب
للزراعة وهذه الكمية تعادل نحو ثلث كمية التقاوى اللازمة
لزراعة جملة المساحة القمحية • وجدير بالذكر أن نسبة
التقاوى المنتقة التى كانت توزع سنويا قبل تنفيذ هذا المشروع
لا تزيد على ١٠ ٪ من التقاوى المطلوبة •

والمنتظر أن يؤدى تنفيذ المراحل الثلاث لهذا المشروع حسب
الخططة المرسومة الى زيادة غلة الفدان من القمح سنويا بنسبة
تقرب من ٢٠ ٪ وهى زيادة لها قيمتها فى مواجهة حاجة
الاستهلاك المحلى وتقليل ما يستورد من القمح من الخارج •

وتدل تقديرات وزارة الزراعة عن محصول القمح لسنة
١٩٥٣/١٩٥٤ على زيادة غلة الفدان عن مستواها فى الفترة
ما بين سنتى ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ حيث كانت ١٤٥ أردب للفدان
فصارت ١٧٠٦ أردب للفدان • وقد كان لتنفيذ المرحلة الاولى
فى المشروع أثرها فى زيادة تلك الغلة •

التوسع فى اعداد وتوزيع الذرة الهجين :

وهذا المشروع يرمى الى التوسع فى اعداد التقاوى الممتازة

من الذرة الهجين الوفيرة الغلة وتوزيعها على الزراع لتحل تدريجيا محل تقاوى الذرة الشامية ويؤدى البرنامج الموضوع الى توفير كمية من التقاوى تكفى لزراعة ١٥٠.٠٠٠ فدان فى ثلاث سنوات كما يتضح من الجدول التالى .

السنة	كمية التقاوى المقرر اعدادها	كمية التقاوى التى تم اعدادها	المساحة التى تكفيها	تكاليف مراحل المشروع	ما تتحمله الحكومة من جملة التكاليف
	أردب	أردب	فدان	جنيه	جنيه
١٩٥٤/٥٣	٥٠٤٠	٢٦١١	١٥٦٦٦	٥١٤٧٨	١٨١٥٨
١٩٥٥/٥٤	١٠٠٨٠		٦٠٤٨٠	٨٥٠٩٩	١٨٤٠٩
١٩٥٦/٥٥	٢٥٢٠٠		١٥١٢٠٠	١٨٩٦٠٠	٢٣١٠٠

وليان أهمية هذا المشروع نقول ان التقاوى الجديدة تزيد غلة الفدان بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من مستوى غلة التقاوى العادية .

تعميم تقاوى الارز المنتقاة :

ومدة هذا المشروع ثلاث سنوات تبدأ من محصول سنة ١٩٥٣ كما يتبين من الجدول التالى :

السنة	كمية التقاوى المقرر اعدادها	المساحة التي تكفيها	تكاليف مراحل المشروع	ما تتحمله الحكومة من جملة التكاليف
	أردب	فدان	جنيه	جنيه
١٩٥٤/٥٣	٨٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	١٧٨٩٧٥	٦١٨٠٠
١٩٥٥/٥٤	١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٤٥٩١٧٥	١١٠٠٠٠
١٩٥٦/٥٥	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٩١٧١٧٥	٢٢٠٠٠٠

وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من المراحل السابقة والتوزيع منها على الزراعة في موسم عام ١٩٥٤ وتقدر زيادة غلة الفدان باستخدام تقاوى الأرز المنتقة بنحو ٠/٠٢٠ من المستوى الحالى للغلة مما سيكون له أثره في الوفاء بحاجة الاستهلاك المحلى وايجاد فائض من الأرز الممتاز في الصفات لأغراض التصدير.

والى جانب هذا فقد ألفت المجلس لجنة خاصة للقيام بالدراسات واجراء التجارب اللازمة للتوسع في زراعة الارز عن طريق استخدام مياه الآبار الارتوازية .

صيانة الحاصلات من الآفات الزراعية :

لسنا نعدو الحقيقة اذ نقرر أن مصر تخسر في محاصيلها الزراعية ما قيمته نحو ٣٧ مليون جنيه بسبب الحشرات

والآفات ، ولذا أوصى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بتدبير المال اللازم لمكافحتها على نطاق قومى شامل وأدرج بالفعل مبلغ ٧٧٤٠٠٠ جنيه فى ميزانية مصلحة وقاية المزروعات وذلك عن السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ •

ومما يؤسف له أن مصر فى عهدها الماضى قد أهملت تنظيم أساليب حفظ الحبوب وخزنها وتقدر الخسائر بسبب هذا الاهمال بما لا يقل عن أربعة ملايين من الجنيهات ولذلك قرر المجلس انشاء صومعتين احدهما بالاسكندرية سعتها ٣٠٠٠٠ طن لاستقبال الحبوب المستوردة وخزنها ، والاخرى بالقاهرة وسعتها ٤٠٠٠٠ طن وذلك كجزء من برنامج قومى يشمل البلاد بوجه عام • وتقدر تكاليف الصومعتين بما يقرب من مليون جنيه وربيع • وقرر المجلس كذلك أن يساهم فى الشركة التى ستولى التنفيذ بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه بصفة مبدئية •

الفاكهة والاشجار الخشبية :

استوردت مصر فى عام ١٩٥٢ أنواعا من الفاكهة ومنتجاتها بما لا يقل عن ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات مع أن فى الوسع الاستغناء عن استيراد الكثير منها أى من الأنواع التى ثبت نجاحها فى مصر ، وهذا ما سعى اليه المجلس كما أنه فى الوقت نفسه يرسم الخطة اللازمة للتوسع فى زراعة الاشجار الخشبية • هذا وقد اعتمد فى موسم ١٩٥٣ مبلغ

• ٢٠ر٠٠٠ جنيه للبدء فى اعداد المسائل وزراعتها •

أما عن الغابات الصناعية فقد تقرر زراعة ٥٠٠ فدان بالجبل الاصفر كنواة للتوسع فى زراعتها فى مناطق أخرى على أن تقوم وزارة الزراعة بزراعة تلك المساحة فى الجبل الاصفر فى سنة واحدة وتبلغ تكاليف انشاء هذه الغابة وتعهده أشجارها بالعناية خلال ١٥ سنة حتى تصبح معدة للاستغلال نحو ١٥٤ر٠٠٠ جنيه موزعة كالاتى :

٣٦٦٥٠ جنيهها فى السنة الاولى

١٩٧٩٠ جنيهها فى السنة الثانية

١٧٥٩٥ جنيهها فى كل من السنتين الثالثة والرابعة

٥٦٧٠ جنيهها فى كل من السنوات التالية

كما تضمنت الخطة تشجير الغرود الرملية فى المنطقة الساحلية بين رفح وبحيرة البردويل ومنطقة البوصيلي بين الاسكندرية ورشيد خلال عشر سنوات ومنطقة الواحات الداخلة والخارجة حول عيون المياه والاراضى الزراعية والمنشآت العامة والمناطق المأهولة خلال خمس سنوات •

وقدرت التكاليف اللازمة لتنفيذ ذلك بمبلغ ٤٩٨ر٩٠٠

جنيه موزعة كالاتى :

٥٥ر٠٩٠ جنيهها فى كل من السنوات الخمس الاولى

٤٤ر٦٩٠ جنيهها فى كل من السنوات التالية

زيادة الثروة الحيوانية :

ظاهرة خطيرة لمسها الجميع ولم يحاول أحد أن يضع
الحلول العملية العامة لمواجهة تلك هي ضالة الثروة
الحيوانية • ويكفى للتدليل على هذا أن نقول ان متوسط
نصيب الفرد في مصر من اللحم عشرة أرطال مقابل ٦٥ في
الدنيمرك وبيضة واحدة مقابل ١١ في انجلترا و ٥٥ رطلا من
اللبن مقابل ٢٨٩ في الولايات المتحدة • وهذه الأرقام توضح
لنا بصورة قاطعة سببا من أسباب الضعف الصحي الذي تعانيه
الاعلية الساحقة من السكان •

لمس المجلس هذا ورأى من الضروري العمل على زيادة
الثروة الحيوانية ومنتجاتها ، وفي سبيل تحقيق هذه السياسة
أقر المشروعات التالية وكلها دخلت في دور التنفيذ •

أولا - مكافحة أمراض الحيوان :

وذلك بتقسيم البلاد الى مناطق تنشأ بها وحدات بيطرية
عددها ٣٠٠ وحدة تشرف كل منها على نحو ٢٠٠٠٠ حيوان
من الناحيتين العلاجية والوقائية وجارى تنفيذ المرحلة الاولى
من المشروع التى تتضمن انشاء ٣٠ وحدة جديدة وتدعيم
وتجهيز ١١ وحدة حالية بمديرتى القليوبية والمنوفية وتبلغ
تكاليف هذه المرحلة ١٨٩٠٠٠ جنيه علاوة على مبلغ ١٣٥٠٠
جنيه لتدعيم المعامل البيطرية •

ثانيا - تنمية الانتاج الحيوانى :

ان زيادة الانتاج الحيوانى لتتوقف أساسيا على رفع انتاج الوحدة الحيوانية بتحسين البيئة التى يعيش فيها الحيوان والتحسين الوراثى للحيوان نفسه • الاولى بمقاومة الامراض على توفير الأعلاف الخضراء والمركزة واعفاء الحيوان الزراعى على توفير الاعلاف الخضراء والمركزة واعفاء الحيوان الزراعى تدريجيا من العمل المزرعى حتى ينصرف نموه الى انتاج اللحم واللبن ، والثانية هى التحسين الوراثى عن طريق التوسع فى تجارب أقلمة الحيوانات الأجنبية الممتازة فى انتاجيتها من اللحم واللبن أو البيض والعمل على نشر اقتنائها والاكثر من السلالات المحلية الممتازة بطريقة سريعة عن طريق تعميم استخدام التلقيح الصناعى والاستفادة بأقصى امكانيات الطلائق الممتازة من تلك السلالات المحلية •

واتجهت سياسة المجلس الى أن تكون تنمية الانتاج الحيوانى مرتبطة ارتباطا تاما بإنشاء الوحدات البيطرية حتى يكون نشر السلالات الممتازة فى الانتاج فيما يجرى تنظيفه من الامراض من مناطق •

ومشروع تنمية الانتاج الحيوانى فى منطقة ايتاى البارود الذى وافق المجلس على أن تقوم اللجنة العليا للإصلاح الزراعى على تنفيذه يعتبر تجربة عملية على تحسين وتنمية الانتاج الحيوانى •

ثالثا - تحسين المراعى فى المناطق الصحراوية :

اتضح أن بالسهل الساحلى للصحراء الغربية مالا يقل عن مليون فدان يمكن تحسين المراعى بها مما يضاعف من انتاج العلف الى عشرة أضعاف المعدل الحالى على الأقل • وقد وقع الاختيار فى منطقة رأس الحكمة - فوكة على مساحة قدرها ٢٥٠٠٠ فدان لتكون بمثابة حقل للتجارب وأبرمت اتفاقية مع ادارة العمليات الخارجية الامريكية لتلخص أهدافها فى استنباط أصلح الطرق لزيادة انتاج العلف وتنظيم وسائل الرعى ودراسة امكانيات انتاج الدريس لكى يتسنى المحافظة على الماشية وتغذيتها على مدار السنة وضمان انتاجها بصفة مستمرة •

وقد تكملت التجارب المبدئية بالنجاح مما يبشر بالحصول على مصدر كبير من المنتجات الحيوانية سواء من اللحم أو منتجات الالبان أو الصوف •

رابعا - تنمية الثروة السمكية :

بالرغم من موقع مصر الجغرافى وكونها تطل على بحرين فى الشمال والشرق فانها لم تعن كما ينبغى بتنمية الثروة المائية عامة والسمكية بوجه خاص ، ولهذا فلا عجب أن نراها قد دفعت ١٤٣١٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٢ ثمنا لما استوردته من أسماك محفوظة وأسماء مملحة ومجففة ومدخنة • وأكثر من

هذا فاننا لم نعرف فى الماضى كيف نستغل نيلنا وبحيراتها
وما يتصل بها من ترع ومصارف •

كان لزاما على المجلس اذن أن يولى هذه الناحية اهتمامه
ومن الطبيعى العمل على الكشف عن مناطق الصيد فى المياه
العميقة وهو أمر يتطلب دراسة وافية ولهذا عقد اتفاق مع
النقطة الرابعة لهذا الغرض وتبلغ تكاليف المشروع أكثر من
٨٢٠٠٠ جنيه وتدفع الحكومة الأمريكية من هذا المبلغ
٢٧٥٦٥ جنيها على هيئة معدات وآلات وأدوات • علاوة على
ذلك عقد اتفاق آخر بشأن مشروع لانشاء محطة لاستقبال
الأسماك على شاطئ البحر الأحمر وتقدر تكاليفه بنحو
١٢٤٢٥٠ جنيها • وكذلك أعد مشروع آخر لانشاء المزارع
السمكية فى بحيرات الدلتا وفى الوقت نفسه تقرر قيام
شركة مساهمة مصرية للتوسع فى صيد الجمبرى وتصنيعه
بطريقة التجميد ثم تصديره الى الخارج ، وقد تكونت بالفعل
شركة توصية بالأسهم برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه
وأنشأت مصنعا بالاسكندرية على أحدث الأساليب بدأ
تشغيله فى مارس الماضى • هذا وبناء على توصية المجلس
وافقت لجنة التموين العليا فى ٩/١١/١٩٥٣ على اباحة تصدير
الجمبرى المجمد •

واذ يدرك المجلس الامكانيات الواسعة أمام صناعة الاسفنج

فقد رأى توجيه دعوة لانشاء شركة مساهمة مصرية للقيام بهذا العمل على أن تمنح امتيازاً لمدة ٢٠ سنة • ومن المتوقع أن تتم اجراءات تكوين الشركة بحيث تشرع فى استغلال مناطق صيد الاسفنج فى موسم سنة ١٩٥٥ •

ادخال زراعات جديدة :

وتستهدف السياسة التى رسمها المجلس ادخال زراعات جديدة بعد الثبت من صلاحية الظروف المحلية لها ، ومن هنا شجع على قيام شركة مساهمة مصرية لزراعة البنجر وصناعة السكر منه • ويقوم المشروع الذى تقرر فى هذا الشأن على تكوين شركة تقوم بشراء مساحة قدرها نحو ٣٠.٠٠٠ فدان من أراضى الدولة البور فى منطقة النوبارية ، لاستصلاحها وتعميرها واستغلالها أساسياً فى زراعة البنجر ثم اقامة مصنع لانتاج السكر وتكريره من هذا النبات ، وتكون طاقته الانتاجية ١٠٠.٠٠٠ طن فى السنة ، وفى جلسة ١٠ فبراير من عام ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء على مشروع الوعد ببيع ٣٠١٥٦ فداناً و ٩ قرايط للشركة بثمان اجمالى قدره ٧٥٠.٠٠٠ جنيه وعلى أن تساهم الحكومة فى رأس المال بربع مليون جنيه خصماً من ثمن الصفقة ، وأن تدفع الشركة ١٢٥.٠٠٠ جنيه عند توقيع عقد البيع ، وتؤدى باقى الثمن أقساطاً سنوية لمدة ٢٥ سنة بفائدة قدرها ٣ فى المائة • أما

تكاليف المشروع بشطريه الزراعى والصناعى فتقدر بحوالى
خمسة ملايين من الجنيهات •

وما من شك أن تكوين شركة على هذا النحو ولهذا
الغرض ينطوى على اضافة فعلية الى المساحة المنزرعة ، فضلا
عن اقامة مصنع استطلاعى تسترشد به البلاد فى معرفة
امكانياتها فى زراعة البنجر وتصنيعه فى هذه المنطقة الجديدة
التي سوف يمتد اليها التوسع الزراعى والعمرانى بعد تنفيذ
مشروعات الرى الكبرى • فاذا ما وضح نجاح المشروع
أضافت زراعة البنجر محصولا جديدا يدعم الدخل القومى •
وكذلك أوصى المجلس ، كما وافق مجلس الوزراء ، بإباحة
زراعة الدخان ؛ ويجرى البحث الآن فى وضع القواعد
اللازمة لتحقيق هذا الاتجاه الجديد •

الاتجاه الأفقى

نتقل بكم الآن الى الناحية الثانية من سياسة المجلس
الزراعية ، تلك التى أطلقنا عليها عبارة « التوسع الأفقى »
والذى يقصد به بوجه عام زيادة المساحة المنزرعة • ونظرا لما
يتطلبه تنفيذ مشروعات التخزين الكبرى من الكثير من
الوقت والمال ، وازاء ضرورة العمل السريع على سد العجز
فى المحاصيل المتصلة بالتموين ، راح المجلس - بالتعاون مع

وزارة الأشغال العمومية - يضع برنامجا قصير الأمد للتوسع
فى مساحة الأرض المنزرعة وبأقل ما يمكن من التكلفة •
واذ كان تدبير المياه الصيفية ما زال يمثل العقبة الرئيسية ،
أخذ المجلس ومصلحة الري فى دراسة الموقف المائى الحالى
على ضوء ما استنفدته الأخيرة من مياه تخزين خزانى جبل
الاولياء وأسوان ، وعلى ضوء التشريعات الجديدة الخاصة
بتحديد زراعة القطن والتقيد بالدورة الزراعية الصحيحة
وحظر زراعة القطن فى مناطق الاكثار من الجبوب بالوجه
القبلى وكذلك حظر زراعة الأرز فى غير مناطق التراخيص -
هذه الاجراءات جميعا من شأنها توفير كمية من المياه الصيفية
الى جانب الفائض من مياه التخزين • بل انه رغبة فى
الاستفادة من كل قطرة من المياه الصالحة للرى أثناء الصيف ،
أدخل فى برامج التوسع فى مساحة الأراضى الزراعية الافادة
من مياه الصرف فى كل الحالات التى تصلح فيها هذه
المياه للرى •

اولا: برنامج التوسع القصير الأمد

على ضوء الأسس والمبادئ المشار اليها أمكن وضع برنامج
عاجل للتوسع فى مساحة الأراضى المنزرعة ، ضرب لتنفيذه
أربع سنوات فيما بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ وذلك فى مساحة
قدرها ٣١١٦٨٠ فداناً موزعة على النحو الآتى :

المنطقة

المساحة

التوسع فى مناطق جديدة بالوجهين
البحرى والقبلى ، وذلك على المياه
الصيفية التى أمكن تدبيرها

١ - الوجه البحرى

١ - مناطق طلبات الصرف فى شمال

١٠٥٥٣٠ فدان

الدلتا

ب - منطقة ترعة النوبارية وامتدادها ٦٠ر٠٠٠ فدان بخلاف ٣٠ر٠٠٠ فدان
تروى ريا نيليا فقط

ج - منطقة أبيس بالبحيرة ٢٤ر٠٠٠ فدان

د - منطقة كفر داود (نواة مديرية

١٠ر٠٠٠ فدان

التحرير)

هـ - منطقة شرقى قناة السويس ٥٠ر٠٠٠ فدان

٢ - الوجه القبلى

١٠ر٠٠٠ فدان

و - منطقة غرب الفيوم

التوسع الزراعى بتحويل الحياض
إلى الوجه القبلى الى نظام الري المزدوج ،
وذلك على المياه الصيفية التى أمكن
تدبيرها :

ز - تحويل حياض مركز أبنوب الى

٣١ر٠٠٠ فدان

الري المزدوج

التوسع في مساحات جديدة بالواحات
على المياه الجوفية التي سيصير
استنزافها :

ح - مناطق واحات سيوه والخارجة
والداخلة والبحرية والفرافرة ٢١١٥٠ فداناً
الجملة ٣١١٦٨٠ فداناً

ووافق مجلس الوزراء على البرنامج المشار اليه في الجلسة
المعقودة في ٤ مارس من عام ١٩٥٣ ، وصدر بذلك القانون
رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ شاملاً اعتماد مبلغ ١١١٧٢٠٠٠٠ جنيه
لتنفيذه موزعاً على الوجه الآتى :

لعام ١٩٥٢ - ١٩٥٣	جنيه ٢١٠٠٠٠
لعام ١٩٥٣ - ١٩٥٤	جنيه ٢٩٩٠٠٠٠
لعام ١٩٥٤ - ١٩٥٥	جنيه ٤٧٤١٠٠٠
لعام ١٩٥٥ - ١٩٥٦	جنيه ٣٧٧٩٠٠٠
	جنيه ١١١٧٢٠٠٠٠

ويسير تنفيذ الأعمال وفقاً للبرنامج ، وبلغ ما أنفق في
الاعتماد مبلغ ١١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه حتى ختام يونية ١٩٥٤ •
ونود أن ننبه هنا الى أن الاعتمادات المتقدمة لا تشمل ما يخص
التوسع الزراعى في منطقة كفر داود (نواة مديرية التحرير)
اذ رصد للمشروع الأخير ١٠٥٢٠٠٠٠ جنيه فى ميزانية

السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ ، ويتولى مجلس ادارة مؤسسة هذه المديرية الصرف منه على أعمال المرحلة الاولى لتزويد المساحة المقررة بفروع الري والصرف ، الى جانب استصلاحها وادخال وسائل التعمير فيها .

وما دما بصدد الحديث عن « البرنامج قصير الأمد » نرى لزاما علينا أن نعرض الى الخطة التي وضعت لاستصلاح وتعمير منطقتين منه ، وهما منطقتا أبيس وغربى اقليم الفيوم ، حيث روعى أن يسير الاستصلاح والتعمير فيهما وفق نظام نموذجي - وشمل لذلك الاعتماد العام سالف الذكر مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه لهاتين المنطقتين ، بالاضافة الى عشرة ملايين من الدولارات تساهم بها الحكومة الامريكية عن طريق ادارة المعونة الفنية الأمريكية (النقطة الرابعة) .

أبحاث الصرف والمياه الجوفية :

واذ يقدر المجلس أهمية « المياه الجوفية » واستغلالها ، سواء أكان ذلك بقصد تخليص التربة الزراعية منها في أعمال الصرف أم كان ذلك لاستخدامها موردا للري ، فانه يؤمن أنه لا سبيل الى تحقيق المشروعات التي يستلزمها هذان الهدفان الا بعد دراسة مستفيضة لهذه المياه . ومن هنا تقرر في ١٣ أكتوبر ١٩٥٣ تأليف « لجنة فنية لأبحاث الصرف والمياه الجوفية » مهمتها تنسيق الأبحاث والدراسات السابقة

عن التربة المصرية ، واستنزاف المياه الجوفية منها لأغراض
الرى والصرف ، الى جانب وضع برنامج تفصيلي للأبحاث
التي يلزم استيفاؤها في هذا الشأن والاشراف على تنفيذه •
ووضعت اللجنة برنامج المرحلة الأولى للمباحث المنوّه
عنها ، وصدر القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٣ باعتماد مبلغ
١٧٤٠٠٠٠ جنيه لهذا الغرض ، تساهم فيه هيئة المعونة الفنية
الأمريكية بمبلغ ٨٤٠٠٠٠ جنيه • وفيما يلي بيان بتفصيلات
هذه المرحلة :

تكاليف تتحملها	تكاليف تتحملها	البند
الحكومة المصرية	النقطة الرابعة	

١ - دراسة مناسيب المياه الجوفية بالتا :

جنيه	جنيه	{ (١) دراسة الابار القائمة بالتا (ب) انشاء ودراسة آبار جديدة للرصد بالتا •
١٠٠.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠	

٢ - دراسة امكانيات استخدام المياه الجوفية للرى :

جنيه	جنيه	(١) مجموعات الابار التجريبية بمناطق شبين الكوم وكوم حمادة وابو حماد
٣٠٠.٠٠٠	٥٦٠.٠٠٠	

جنيه	جنيه	(ب) البثران التجريبيتان بفرعى دمياط ورشيد
١٠٠.٠٠٠	--	

٣ - دراسة امكانيات الصرف الراسى بالآبار :

جنيه	جنيه	(١) الابار التجريبية بمنطقة كفر ومادة « القليوبية »
٢٥٠٠٠		(ب) الابار التجريبية بمنطقة كفر خضر « الغربية »

٤ - الابحاث الخاصة بالمصارف المغطاة

		(١) تجارب فى المناطق التى لم يسبق تزويدها بالصرف المغطى فى مديرتى المنوفية والقليوبية .
		(ب) تجارب بالمناطق التى سبق تزويدها بالصرف المغطى فى المديرتين ذاتهما .
١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	(ج) تجارب بمزرعتى كليتى الزراعة بالقاهرة والاسكندرية
		(د) دراسة مواصفات المواسير بمحطة المباحث المائية بقناطر محمد على ومعامل كليات الجامعات المصرية

٩٠٠٠٠

٨٤٠٠٠

الجملة

توصيات أخرى لتدبير لمياه الصيفية :

وعلاوة على ما أسلفناه فان المجلس دائب البحث (مع
وزارة الأشغال العمومية) عن كل ما من شأنه زيادة الايراد
الصيفى ، ومن الموضوعات التى هى موضع الدراسة الدقيقة
فى هذا الصدد رفع منسوب تخزين أمام خزان أسوان اذ

أن سعة الخزان فى الوقت الحاضر - على أساس التخزين على منسوب ١٢١ - عبارة عن ٥ مليارات متر مكعب ، فإذا ما رفع المنسوب مترا واحدا زادت السعة بمقدار ٤٠٠ مليون متر مكعب .

الاراضى البور :

ان جهودنا فى زيادة الرقعة المنزرعة تتطلب تنظيما لمسألة بالغة الأهمية ونقصد بها الأراضى البور المملوكة للدولة بحيث تتفى عوامل الارتجال فى هذا الشأن ، ولهذا بادر المجلس الى وضع الاشتراطات والقيود بحيث يتوافر لدى القائمين على استصلاح الأراضى رغبة جدية فى الاضطلاع بهذا العبء . كما وضع فى الوقت نفسه الضمانات التى تحول دون الاستيلاء على الأراضى البور القابلة للزراعة أو حيازتها بالتملك دون الوفاء بتعهدات استصلاحها خلال مدة معلومة من تاريخ التملك .

وتمشيا مع هذه السياسة تألفت « الهيئة الدائمة لاستصلاح وتوزيع وتعمير الأراضى البور » كهيئة قائمة بذاتها (وان كانت تابعة للمجلس) وتضطلع بالواجبات الآتية :

١ - حصر الأراضى البور القابلة للاستصلاح وإجراء الأبحاث الزراعية والاجتماعية عنها ، والقيام بالمشروعات

اللازمة لاستصلاحها واستغلالها •

٢ - رسم السياسة العامة لاستصلاح تلك الأراضي
وزراعتها وتعميرها والتصرف فيها •

٣ - استصلاح الأراضي البور والضعيفة المملوكة
للحكومة وتعميرها واستغلالها ، وتتبع في الوقت الحاضر
وزارتى الزراعة والمالية والاقتصاد •

ثانيا: سياسة التوسع الأفقى فى الأجل الطويل مشروع السد العالى

قامت وزارة الأشغال العمومية عام ١٩٤٧ بدراسة
مشروعات ضبط النهر بقصد الوقاية من غوائل الفيضانات
العالية وزيادة الايراد الصيفى لمقابلة التوسع الزراعى فى المرحلة
التي تنتهى عام ١٩٧٥ - ووضعت برنامجا لهذه المشروعات
راجعه لجنة خبراء من وزراء الأشغال السابقين وأقره مجلس
الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ويتضمن :

١ - مشروعات التخزين الطويل الأمد بالبحيرات
الاستوائية وشق قنوات منطقة السدود لتقليل الفاقد من مياه
النهر بهذه المنطقة •

٢ - مشروع خزان بحيرة تانا للتخزين الطويل الأمد وللوقاية من الفيضانات العالية ولتخزين رصيد احتياطي لسد العجز في إيراد النهر في أحباسه المختلفة في السنوات الشحيحة الإيراد .

٣ - مشروع خزان النيل الرئيسى عند الشلال الرابع للوقاية من غوائل الفيضانات العالية وللتخزين الصيفى ولتنظيم الموازنات بخزانات البحيرات الاستوائية .

٤ - مشروع خزان وادى الريان للمساهمة فى الوقاية من الفيضانات العالية وللتخزين الصيفى .

وبين الجدول الآتى التكاليف التقريبية لكل من هذه المشروعات (حسب تقديرات وزارة الأشغال عام ١٩٥٠) والفوائد المائئة المنتظرة منها والمدة التى كانت مقررة لتنفيذها :



صافي الفائدة عند أسوان في السنوات المتوسطة (إلى أيار ١٩٦٠ م)	المدة المقررة للتنفيذ		التقرير المبدئي للتكاليف بالمليون جنيه	المشروع
	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء		
٥٢	١٩٥٣	١٩٥٠	(١) ٤٥	خزان بحيرة فكتوريا
	١٩٦٢	١٩٥٨	٤	خزان بحيرة كيوجا
	١٩٦٠	١٩٥٥	١٣	خزان بحيرة ألبرت
	١٩٧٥	١٩٥٥	٢٧	قنوات منطقة السدود
	١٩٥٨	١٩٥٣	٨	خزان بحيرة تانا
(٢) ١	١٩٥٨	١٩٥٣	٢٥	خزان النيل الرئيسي عند الشلال الرابع
٢	١٩٥٨	١٩٥٣	٢٥	خزان وادي الريان
٢	١٩٦٥	١٩٥٨	٢٠	
١٢٢			١٢٢	الاجملة

- (١) تم إنشاء هذا الخزان في عام ١٩٥٤ . ويلاحظ أن الـ ٤٥ مليون جنيه هو نصيب مصر من التكلفة
النهائية البالغة نحو ١٢ مليوناً من الجنيهات .
- (٢) صافي الفائدة من خزان تانا عند أسوان ملياران من الامتار المكعبة : مليار لمصر والآخر للسودان .

وقد رت وزارة الا؁شغال امكان وفاء هـذه المـشروعات بالتوسـع الزراعى فى مسـاحة قدرها ١٨٣٤٠٠٠ فدان مع تحويل حياض الوجه القبلى الحالية (وقدرها ٦٧٣٠٠٠ فدان) الى نظام الرى المستديم ومع ترك مليار متر مكعب من المياه بصفة رصيد احتياطى •

واذ دلت الدراسات والمباحث التى أجريت منذ أواخر عام ١٩٥٢ على أن انشاء **سد عال** أمام خزان اسوان بنحو ستة كيلو مترات يفضل البرنامج المتقدم من ناحية التكاليف والمدة اللازمة للتنفيذ والفوائد الاقتصادية المنتظرة ومدى التحكم فى تصرفات النهر فقد أسند العهد الجديد الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بالاشتراك مع وزارة الاشغال استكمال هذه المباحث ووضع سياسة مائىة جديدة على أساس هـذا المشروع الذى سيؤدى انشاؤه الى النتائج الآتية :

١ - امكان التوسـع فى الأراضى المنزرعة فى نحو مليونين من الأقدنة مع تحويل حياض الوجه القبلى الحالية الى نظام الرى المستديم •

٢ - ضمان الزراعة فى أشح السنين مع ضمان وصول مياه الرى بالكميات المناسبة فى الأوقات المناسبة للزراعات المختلفة مما يزيد فى غلتها •

٣ - امكان صرف أراضى الوجه القبلى بالراحة دون حاجة

الى محطات الصرف القائمة أو التي كان مقررا انشاؤها سواء
على النيل أو بحر يوسف ♦

٤ - انخفاض مستوى المياه الجوفية بالوادي سواء بالوجه
القبلي أو البحري ♦

٥ - امكان الوقاية من أخطر الفيضانات دون حاجة الى
تعلية جسور النيل أو تقويتها ♦

٦ - ضمان زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرز سنويا مهما كان
ايراد النهر ♦

٧ - توليد قوة كهربائية هائلة تصل الى نحو ١٠ مليارات
كيلوات ساعة بسعر منخفض يقدر بحوالى ٥ر٠ ملجم للكيلوات
ساعة مع امكان نقل جزء كبير منها الى القاهرة بسعر الكيلوات
ساعة ٢ ملجم مما يوفر كمية كبيرة من الوقود ويفتح مجالا
رائعا لقيام الصناعات ♦

٨ - تحسين اقتصاديات كهربة سد أسوان الحالى ♦

٩ - امكان توسيع مصنع السماد ليعطى ٥٠٠ ألف طن
سنويا ♦

١٠ - امكان ضمان وجود فرق توازن على القناطر الكبرى
الموجودة حاليا على النيل مما يهيئ توليد الكهرباء منها ♦

١١ - امكان صرف التصرفات اللازمة لضمان الملاحة
بمجرى النيل على مدار السنة •

١٢ - زيادة الدخل القومى بما يوازى ١٥٠ مليون جنيه
سنويا •

١٣ - زيادة الدخل الحكومى ٢٠ مليون جنيه سنويا •

وعلى ضوء ما تسفر عنه الدراسات والأبحاث الجارية
الآن عن مشروع انشاء السد العالى ستحدد الخطوط النهائية
لبرنامج ضبط النهر وزيادة الرقعة الزراعية •

ومما هو جدير بالذكر أن وجود السد العالى ضمن برنامج
السياسة المائية الجديد سيغنى عن انشاء كل من خزان النيل
الرئيسى عند الشلال الرابع وخزان وادى الريان وكذا
القناة الاضافية بمنطقة السدود مع بقاء سلسلة الخزانات
الاخري المتقدم ذكرها بأحباس النيل العليا •

ويلاحظ أن الفائدة المائية المنتظرة من البرنامج الجديد تفوق
بكثير الفائدة المائية التى كانت منتظرة من البرنامج القديم
مما يؤدى الى امكان التوسع الزراعى فى حوالى مليون من
الأفدنة زيادة عما كان مقدرا فى البرنامج القديم هذا مع
قلة تكاليف البرنامج الجديد عن البرنامج القديم •

وفضلا عن ذلك يتميز البرنامج الجديد عن البرنامج القديم
نتيجة للتخزين « المستمر » الذى يهيئه السد العالى فى البرنامج
الجديد بدلا من التخزين « السنوى » الذى بنى عليه البرنامج
القديم فبينما يعرض التخزين السنوى البلاد الى أزمات مائية
عنيفة نجد أن التخزين المستمر كفىل بأن يضمف الوفاء التام
باحتياجات الزراعة فى أقل السنين ايرادا •

ولا يسعنا أن نختم هذا الموضوع دون أن نشر البيان
التالى عن تكاليف مشروع السد العالى والمشروعات المترتبة
عليه :

مشروع السد العالي

مقايضة ابتدائية عن التكاليف

موزعة على سنى الانشاء ومقدرة بالمليون جنيه مصرى

الخطوط الكهربائية الصغيرة		تعويضات		تحويل الحياض الى نظام الرى المستديم		السد والاعمال المدنية		السنة
تكاليف تدفع بالخارج	تكاليف تدفع محليا	تكاليف بالخارج تدفع	تكاليف محليا تدفع	تكاليف بالخارج تدفع	تكاليف محليا تدفع	تكاليف بالخارج تدفع	تكاليف محليا تدفع	
		١	٢		٣	٤	٤	١
		١	٢		٣	٥	٤	٢
			٣	١	٣	٥	٥	٣
٠.٥			١	١	٣	٤	٦	٤
٠.٥	٠.٥			١	٣	٤	٦	٥
٠.٥					٣	٤	٥	٦
						٤	٥	٧
						٣	٥	٨
						١	٥	٩
						١	٥	١٠
١.٥	٠.٥	٢	٨	٣	١٨	٣٥	٥٠	

مشروع السد العالي
مقايسة ابتدائية عن التكاليف
موزعة على سنى الانشاء ومقدرة بالمليون جنيه مصرى

المجموع		الخطوط الكهربائية الى القاهرة		التربينات والمولدات		اصلاح ٤٠٠ ألف فدان		ثمانى محطات طلمبات	
تكاليف بالخارج تدفع	تكاليف محليا تدفع	تكاليف بالخارج تدفع	تكاليف محليا تدفع	تكاليف بالخارج تدفع	تكاليف محليا تدفع	تكاليف بالخارج تدفع	تكاليف محليا تدفع	تكاليف بالخارج تدفع	تكاليف محليا تدفع
٦	٩			١					
٩	٩	١		٢					
١٢	١٢	٢		٢				٢	١
١٢ر٥	١٥	٣		٢	١		٢	٢	٢
١٣ر٥	١٤ر٥	٣	١	٢	١	١	٢	٢	١
١١ر٥	١٢	٣	١	٢			٢	٢	١
١٠	٩	٢	١	٢		١	٢	١	
٦	٧	٢	١	١			٢		
١	٥								
١	٥								
٨٢ر٥	٩٧ر٥	١٦	٤	١٤	٢	٢	١٠	٩	٥

المجموع ١٨٠ مليون جنيه

التوسّع الصناعى ، مقوماته ووسائله

ان خطة التنمية الانتاجية ينبغى أن تقوم على دعائم عدة متداخلة متشابكة ، ومن الدعائم الرئيسية التوسّع فى التصنيع ، فى حدود الطاقة والامكانيات ، من مادية ومالية وبشرية ♦

وترجع النهضة الصناعية الحديثة الى الحرب العالمية الأولى حيث قامت صناعات متنوعة للوفاء ببعض حاجة السوق المحلية ، غير أن أغلبها تعرض الى الانهيار فى أعقاب الحرب بسبب تدفق المصنوعات من الخارج ، وعدم توفير ذلك القدر الضرورى من الحماية للبناء الصناعى الناشئ ♦ وفى عام ١٩٣٠ حدث تحول بالغ الأهمية حين تقرر الأخذ بمبدأ الحماية ، فقامت نهضة فى البلاد ؛ ذلك أن تلك الحماية شجعت الكثير من رجال المال والأعمال - المصريين والأجانب على حد سواء - على استثمار أموالهم فى انشاء صناعات مختلفة ، وتجديد الصناعات القائمة والتوسّع فيها ♦ وجاءت الحرب العالمية الثانية فكانت ذات أثر واضح فى تشجيع الانتاج الصناعى المحلى ، واستمر التوسّع فى فترة ما بعد الحرب فى بعض الصناعات وأهمها غزل ونسج القطن ، والزيتون النباتية ، والأسمنت ،

والكحول ، والمنتجات البترولية • الا أنه مما يلفت النظر أن التوسع المشار اليه لم يتناسب مع الامكانيات الوافرة من المواد الخام والقوى العاملة ، بل ان بعض الصناعات هبط انتاجها عما كان عليه خلال فترة الحرب •

وجدير بنا فى هذا الصدد أن نعرض لبعض المظاهر التى يتسم بها البناء الصناعى ، ونوردها على سبيل المثال لا الحصر وبأكبر قدر من الايجاز :

١ - يتكون أغلب الصناعات القائمة من وحدات انتاجية صغيرة ، مع استثناء صناعات الغزل والنسيج وبعض مصانع الزيوت والأسمدة والاسمنت والسكر •

٢ - معظم الصناعات القائمة لا يعتمد على الآلات والقوى المحركة فى ادارته مما أدى الى انتشار البدائية فى أساليب الانتاج بها •

٣ - ان نسبة كبيرة من انتاج البلاد من الغلات الزراعية والحامات المعدنية لا يتناولها التصنيع المحلى •

٤ - ان عددا كبيرا من الصناعات التى نشأت خلال الحرب الأخيرة لم تكن قائمة على أسس فنية سليمة ، ولم تكن بالسعة الانتاجية التى تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ، ولم تتففع بالفرص السانحة برفع كفايتها الانتاجية وتجديد

آلاتها ومعداتها بعد الحرب • ان الحماية للصناعات الناشئة
مبدأ معترف به فى كثير من البلدان ، الا أنه من واجب القائمين
على تلك الصناعات أن يكون رائدهم فى ظل الحماية الموقوتة
العمل على تنظيم انتاجهم واعداد مصانعهم اعدادا حديثا من حيث
أساليب الانتاج والادارة •

٥ - بالرغم من التقدم الملموس الذى أحرزته الصناعة
المصرية فى الفترة الممتدة من الحرب العالمية الاولى ، وبخاصة
منذ تقرير مبدأ الحماية الجمركية فى سنة ١٩٣٠ ، يمكن
الاطمئنان الى القول انه لم تكن هناك خطة للتنمية الاقتصادية
بحيث تؤدى الى ايجاد التوازن السليم بين مجالات النشاط
الاقتصادى وتحقق التسانـد والتكامل بينها ، بل ان عملية
الانشاء الصناعى لم تسر وفقا لبرنامج مرسوم ، محدود المعالم
والأهداف •

على ضوء هذه الظروف والاعتبارات وأمـثالها ، أخذ
المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى دراسة امكانيات
التوسع الصناعى على ضوء الصناعات القائمة ، والموارد
الموجودة من الخامات الزراعية وغير الزراعية ، مما يلزم لسد
حاجة البلاد من الانتاج الصناعى المحلى ، مع استقصاء
امكانيات التصدير ، ورسم السياسة العاجلة للتوسع فى
الصناعات الحالية وانشاء صناعات جديدة مما يترتب عليه
تحقيق التوازن بين نواحي الانتاج المختلفة •

وازاء تشعب الموضوع وكثرة عناصره • فاننا نكتفى فى هذا الفصل بابرار أهم عناصر السياسة الصناعية التى يضعها المجلس ، وسنقتصر كذلك على تلك المشروعات التى دخلت فعلا فى دور التنفيذ •

صناعة الحديد والصلب

ظلت مصر تعتمد على ما تستورده من المصادر الاجنبية من الحديد والصلب ومنتجاتهما ، بل ان المصانع الحالية تسد جانبا من حاجتها عن طريق الخردة ، وجانبا آخر من الوارد • وما كان لأمة تسعى الى النهوض والقوة أن تغفل عن صناعة الحديد والصلب ، أساس الصناعات الثقيلة وكثير من الصناعات الأخرى ، خاصة اذا ما توافر خام الحديد فى أرضها • والى هذه الناحية البالغة الأهمية وجهت حكومة العهد الحاضر جهودها ، ولم ينقض عام ١٩٥٣ حتى كان المجلس قد استقر رأيه نهائيا على انشاء مصنع للحديد والصلب ذى كفاية انتاجية قدرها ٢٢٠.٠٠٠ طن سنويا ، ووقعت الحكومة المصرية عقدا لهذا الغرض مع شركة ديماج الألمانية الكبرى •

وسرعان ما تألفت شركة مساهمة مصرية ، اشتركت فيها الهيئات والمؤسسات الآتية :

الحكومة المصرية	معدات المصنع الحكومى المقدر ثمنه بمليونى جنيه (ويخضع ذلك لتقدير الخبراء العالميين)
المجلس الدائم لتنمية الانتاج	
القومى	١٠.٠٠٠.٠٠٠
بنك مصر	٥.٠٠٠.٠٠٠
البنك الصناعى	٢٥.٠٠٠.٠٠٠
شركة مصر للتأمين	٢٥.٠٠٠.٠٠٠
شركة مصر للغزل والنسيج	٢٥.٠٠٠.٠٠٠
شركة ديماج	ما يعادل ٢٠ ٪ من قيمة المعدات (بميناء الشحن) وبحد أقصى قدره ٢٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه

ومن المنتظر أن يكون رأس المال ٨ ملايين جنيه يطرح الباقي منه بعد المبالغ السابقة للاكتتاب العام ، وحددت قيمة السهم بجنيهين فقط حتى تتاح للشعب ، وبخاصة أصحاب المدخرات الصغيرة ، فرصة المساهمة فى هذا المشروع القومى الكبير • أما تكاليف المشروع الكلية فتتراوح بين ١٥ ، ١٦ مليوناً من الجنيهات • وستعتمد الشركة الى الحصول على المال اللازم (خلافاً رأس المال) عن طريق اصدار السندات • هذا وتضمن الحكومة حداً أدنى من الربح يعادل ٤ ٪ من قيمة السهم الاسمية •

وقد وقع الاختيار على منطقة فى جنوبى حلوان لاقامة المصنع ، ووصلت الرسومات والمواصفات التى أعدها الخبراء

الألمان فى شركة ديماج • وسيبدأ العمل قبل انتهاء السنة الحالية • والمدة اللازمة للتنفيذ حتى يخرج المشروع وقد وصل الى أقصى طاقته الانتاجية ثلاث سنوات • أما الخام فسيؤتى به من المنطقة الواقعة الى الشرق من أسوان • وجدير بالذكر أن بالواحاح البحرية مقادير كبيرة من خام الحديد • ولما كان من المتعين استعمال الفحم لعملية الاختزال فسيتم التعاقد وشيكا بين الشركة واحدى المؤسسات الكبرى العالمية على توريد المقادير اللازمة لفترة طويلة لا تقل عن عشر سنوات •

الصناعات المعدنية والميكانيكية

تألفت شركات مساهمة مصرية لانشاء الصناعات الآتية وبدأت فى الانتاج :

١ - أنابيب المياه •

٢ - الكابلات الكهربائية •

٣ - المسامير •

وهذه كلها يؤدى انتاجها الى توفير مقادير طيبة من العملات الأجنبية التى ندفعها ثمنها لما نستورده ، وقد يسر المجلس السبيل أمام هذه الصناعات •

كما كفل المجلس للشركات الكثيرة التى تقوم بصناعة الصلب والصناعات المعدنية النهوض بتوفير الخامات اللازمة لها على هيئة صلب مشكل أو زهر الحديد الغفل ، وقد كانت هذه الشركات كلها مهددة بتناقص الحردة من السوق المحلى .

واسـتقر الرأى كذلك على اقامة صناعة عربات السكة الحديد فى مصر ، ومن المتوقع فى القريب العاجل تأليف شركة مساهمة مصرية لهذا الغرض تشترك فيها احدى الشركات الأجنبية المتخصصة بخبرتها الفنية وبعض من رأس المال .

وكذلك عنى المجلس بموضوع صناعة قطع غيار السيارات فى مصر ، وتأليف لجنة لهذا الغرض تمثل وزارة التجارة والصناعة والمجلس ورئاسة الامدادات والتموين وبعض الشركات المصرية المشتغلة بشئون السيارات ، وستقدم اللجنة تقريرها قبل ختام شهر يولية ١٩٥٤ ، وبه المقترحات العملية حتى يتسنى البدء فى تنفيذ المشروع فى أقرب فرصة ممكنة .

الصناعات الكيماوية

صناعة السماد :

رسم المجلس سياسة لصناعة السماد تهدف الى تحقيق الاستكفاء الذاتى بالنسبة الى هذه المادة ذات الأهمية القصوى

لإنتاج الزراعى ، والتي نستورد منها مقادير ضخمة بلغت نحواً من ١٣ مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٥٢ • وتقوم السياسة المشار إليها على الأسس الآتية :

١ - الوصول بمصانع سماد السوبر فوسفات الى أقصى طاقتها الانتاجية (وزادت بالفعل كثيراً عما كانت عليه سنة ١٩٥٢) ، ومقابل هذا يمنع استيراد هذا النوع من السماد من الخارج وقد نفذ هذا الأمر الأخير فوفر على البلاد أموالاً وأنقذ صناعة كن يتراعى لها شبح الانهيار •

٢ - مساعدة مصنع السماد الأزوتى بالسويس على زيادة انتاجه ، والمعروف أن طاقته السنوية القصوى ربع مليون طن • ولما كانت العقبة التى تحول دون بلوغه هذا الهدف عدم توافر الغاز (ويحصل عليه حالياً من معمل التكرير التابع لشركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية) ، فإن اتمام عملية توسيع المعمل الأميرى بالسويس مما يساعد بدرجة طيبة على تذليل هذه العقبة ، فيزداد انتاج المصنع من السماد ويتسنى فى هذه الحالة خفض ثمن بيعه للزراع •

٣ - انشاء مصنع لإنتاج تترات النشادر وسيستخدم هذا المصنع الشطر الأكبر من الطاقة الكهربائية المنتظر

توليدها من خزان أسوان ، وستكون طاقة المصنع
الجديد الانتاجية ٣٧٠٠٠٠ طن سنويا من السماد
الذى تبلغ نسبة الازوت فيه ٢٠ر٥ فى المائة ، على
أن يراعى فى التصميم احتمالات التوسع المستقبل
لمسايرة ازدياد الحاجة الى التسميد • وسيقام المصنع
فى جهة « الخطارة » الى الشمال قليلا من مدينة
أسوان ، وتقدر التكاليف بحوالى ٢٢ مليوناً من
الجنيحات ، وستضطلع بالتنفيذ شركة مساهمة ، أسوة
بما تم فى مشروع الحديد •

هذا وقد وجه المجلس الدعوة الى ١٥ من الشركات
العالمية المتخصصة لتقدم عروضها فى موعد أقصاه
منتصف أكتوبر القادم • ومن المحقق أن بداية
عام ١٩٥٥ ستشهد ابتداء الأعمال التنفيذية ، حتى
يتمشى ذلك مع برنامج كهربة خزان أسوان •

صناعة الادوية :

ومن الصناعات الكيماوية صناعة الادوية وقد أوصت
اللجان الفنية بالمجلس بضرورة تشجيعها وكفالة ألوان من
الحماية للانتاج المحلى • وبدا أثر سياسة المجلس واضحا
بالنسبة الى شركتى تنمية الصناعات الكيماوية وشركة مصر
للمستحضرات الطبية وهما أكبر الشركات المصرية فى هذا

الميدان • وقد قدم البنك الصناعى مساعدة مالية الى الشركة الأولى ، الى جانب المعونة المعنوية التى يسديها اليها ، وستقوم الشركة بزيادة مواردها المالية بقصد التوسع فى الانتاج فى مصنعها الذى يعد من أحدث وأكبر المصانع فى هذا المجال بالشرق الأوسط ويبلغ رأس مال هذه الشركة الآن ربع مليون جنيه • أما شركة مصر للمستحضرات الطبية فيبلغ رأس مالها حاليا ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وقد قررت أخيرا زيادته بمقدار النصف ، حتى يتسنى لها انشاء مصنع كامل حديث • وما من شك أن الخطوات الطبية التى تتخذها المؤسستان من الآثار المباشرة لسياسة التشجيع التى أقرها المجلس •

صناعة البطاريات :

وعنى المجلس كذلك بدعم صناعة البطاريات ، من جافة وسائلة ، وأصدر طائفة من التوصيات العملية أقرها مجلس الوزراء ، ومن أهم أركانها اعفاء المواد الرئيسية المستوردة لهذه الصناعة من الرسوم الجمركية ، وكذلك رفع الرسوم الجمركية على المصنوعات الواردة من الخارج ، وذلك كله مشروط باشراف فنى على المصانع حتى يجرى العمل فيها وفقا للمواصفات الفنية • وقد قامت شركات مصرية بالفعل

بتحسين أسلوب الانتاج ورفع مستواه وزيادته لمواجهة مطالب الاستهلاك المحلى ، ومما يلفت النظر أن الشركات القائمة بانتاج البطاريات تتعاون مع شركات أجنبية متخصصة لها مكنتها فى السوق الدولية لهذه الصناعة •

صناعة اطارات الكاوتشوك :

تعتمد مصر اليوم على المصادر الخارجية لتزويدها بحاجتها من الاطارات والآنابيب الهوائية وغيرها من السلع والمنتجات المصنوعة من الكاوتشوك ، الامر الذى يكلفها مبلغا يقرب من مليونى جنيه فى عام ١٩٥٢ ، وهو رقم سيزداد فى المستقبل اذا أخذنا فى اعتبارنا التوسع المنتظر فى استخدام السيارات على اختلاف أنواعها وطرزها وأحجامها ، وإلى جانب الاغراض المدنية لا يسعنا أن نغفل الاعتبارات العسكرية ، وإن مصر ما زالت تذكر النقص الذى كانت تعايه خلال الحرب الأخيرة فى الاطارات حتى وصل ثمن اطار جديد الى ١٢٠ جنيها •

لهذا عيّنت حكومة العهد الحاضر بأقامة هذه الصناعة بالبلاد وانتقل البحث الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى الذى توافر على دراسة العروض المقدمة واختار أصلحها ، ذلك هو العرض المقدم من شركة النقل والهندسة • وكما يعاونها على تنفيذ المشروع تقدم بطائفة من التوصيات أقرها مجلس الوزراء وتنحصر فيما يأتى :

(أ) اعفاء المطاط الطبيعي والصناعي والكربون من الرسوم
الجمركية .

(ب) اعفاء التيلة من الحرير الصناعي المستورد من
الخارج لصناعة الاطارات من الرسوم الجمركية الى أن يتوافر
انتاجها محليا .

(ج) أن يكون استهلاك الآلات لمدة خمس سنوات من
بدء الانتاج الفعلي .

(د) تقوم الحكومة بفرض رسوم جمركية واقية في
حالة الاغراق .

(هـ) أن تدبر الحكومة للشركة العملات الأجنبية التي
يقتضيها الحال لاستيراد العدد والآلات اللازمة للمصنع .

(و) أن تقوم الحكومة بمشتري احتياجاتها من انتاج
مصنع الشركة بشرط توافر الجودة وذلك لمدة السنوات
الخمس الأولى من انتاج المصنع على أن تحدد الأسعار
والاشتراطات الاخرى باتفاق يعقد بين السلطات المختصة
والمصنع .

وفي مقابل ذلك - يرى المجلس أن تلتزم الشركة بأن
تضمن للحكومة جميع الاطارات المبيعة ضد أى تلف يحدث
من الاستعمال العادى نتيجة سوء الصنع .

كما التزمت الشركة بأن يكون سعر البيع للحكومة والهيئات التابعة لها على أساس سعر التكلفة مضافا اليه ١٠٪/٠ • على ألا تزيد هذه الأسعار عن الأسعار التي تشتري بها الحكومة الأمريكية من المصانع المنتجة في أمريكا مضافا اليها تكاليف الاستيراد بدون الجمارك •

وقد بادرت الشركة الى اتخاذ الخطوات العملية وفي مقدمتها زيادة رأس مالها بمبلغ ٨٢٥٠٠٠٠ جنيه وطرحها للاكتتاب العام ، ثم بعثت برجالها الى الولايات المتحدة حيث يقوم خبراء شركة (انلاندر) باعداد التصميم والرسومات والمواصفات • وسيقيم مصنع الاطارات بمدينة الاسكندرية • وسينتج ١٨٠٠٠٠٠ اطار داخلي ومثلها خارجي في المرحلة الأولى ثم ٣٠٠٠٠٠٠ اطار تزدداد الى ٤٠٠٠٠٠٠ في نهاية المرحلة التالية ، ومدة المرحلتين ثلاث سنوات •

صناعات أخرى :

هذا وتقوم لجان المجلس الفنية باستقصاء امكانيات بعض من الصناعات الكيمائية مثل حامض الكبريتيك والصودا الكاوية ، والمفهوم أن تضطلع بالعمل مؤسسات حرة •

صناعات الغزل والنسيج

صناعة منتجات الجوت :

يبلغ استهلاك مصر من منتجات الجوت حوالى ٢٨ر٠٠٠ طن فى السنة ، بينما لا ينتج المصنع الحالى الذى تملكه شركة الجوت المصرية سوى ٢٥٠٠ من الأطنان • ودرس المجلس مشروعا لاقامة هذه الصناعة ، ووافق على مبدأ حمايتها ، وصادق مجلس الوزراء على المبدأ ، وتم الفاهم أخيرا على درجة الحماية ونسبتها •

والمشروع الجديد يشتمل على العناصر الآتية :

١ - انتاج حوالى ٢٠ر٠٠٠ طن من الهيشيان والزكائب ، ويتم تحقيق البرنامج فى فترة خمس سنوات ، على أن يتخصص المصنع الحالى فى منتجات الهيشيان (٥٠٠٠ طن فى السنة) بعد تزويده بعدد من الأتوال الجديدة ، ويقام مصنع جديد للزكائب (١٥ر٠٠٠ طن فى السنة) •

٢ - يتكلف المشروع ما يقرب من مليونى جنيه ، تساهم فيه هيئة تنمية الصناعة فى الباكستان بمبلغ ٤٥٠ر٠٠٠

جنيه ، والشركة الاجنبية الموردة للآلات بما يعادل
٠/١٠ - ٠/٢٠ من قيمتها ، وتنضم الشركة
الحالية بموجوداتها بعد تقويمها ، كما تساهم مؤسسات
غير حكومية • والمتفق عليه أن يبدأ تنفيذ مشروع
التوسع فى مستهل عام ١٩٥٥ •

الصناعات القطنية :

يجرى التوسع حاليا فى صناعة الغزل الرفيع بصفة خاصة ،
ويزداد الانتاج ، وتعظم احتمالات النجاح أمام الصناعة القطنية
بعد انشاء صندوق دعم صناعة الغزل ، ونتيجة رفع الرسوم
الجمركية على الواردات فى الفترة الاخيرة •

الحرير الصناعى :

تقوم شركة الحرير الصناعى بتوسيع مصانعها ، كما أنشأت
« المحلات الصناعية » مصنعا جديدا سيبدأ انتاجه فى أوائل عام
١٩٥٥ • ولن تمضى فترة قصيرة حتى تصل البلاد الى مرحلة
الاستكفاء الذاتى •

الصناعات الغذائية والزراعية

انتعشت صناعة الأغذية المحفوظة انتعاشا ملموسا فى فترة الحرب العالمية الاخيرة بسبب امتناع الوارد منها وبسبب الطلب الكبير للجيش الاجنبية الموجودة فى مصر • لذلك فقد توسعت المصانع الموجودة وازداد عددها •

الا أنه بانهاء الحرب وانقطاع طلبات الجيش أخذت تعاني هذه الصناعة أزمة شديدة ومنافسة قوية من الخارج •

ومما هو جدير بالذكر أن بوضع هنا أن هذه الأزمة ترجع أيضا الى ضيق السوق المحلية وتردد الحكومات السابقة فى اباحة التصدير •

ويبلغ رأس المال المستثمر فى صناعة حفظ الخضر والفاكهة نحواً من ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه كما أنها تستخدم نحواً من ١٠٠٠ من العمال الدائمين بخلاف غيرهم من العمال الموسمين •

وقد عنى المجلس بدراسة هذه الصناعة آخذاً فى الاعتبار أن مقوماتها تعتمد أساسيا على الفائض من الخضر والفاكهة الطازجة عن حاجة الاستهلاك المحلى وغير القابل للتصدير

وتوافر المواد الخام اللازمة للتعبئة وتوافر اليد العاملة المتمرنة ذات الكفاية العالية •

وبالرغم من عدم توافر المقومات الأساسية لقيام هذه الصناعة بالدور المرغوب فيه الآن إلا أن المجلس رأى أن يمد يد المساعدة للمصانع القائمة حاليا على أساس أنها نقطة ابتداء للتوسع في هذه الصناعة مستقبلا بعد أن تتوافر لها مقومات نجاحها وباعتبارها مجالا للتدريب الحرفي للعامل حتى يمكن أن تتوافر اليد العاملة المتمرنة التي تتطلبها هذه الصناعة •

لذلك فقد أوصى المجلس عدة توصيات أقرها مجلس الوزراء هي :

أولا : معاملة مصانع الأغذية المحفوظة بالنسبة للسكر معاملة مصانع الحلوى من حيث الأسعار عند تصدير منتجات الأغذية المحفوظة التي يدخل فيها السكر بمقدار ما يدخل في تصنيعها منه •

ثانيا : ترد الرسوم الجمركية للصفائح عند تصدير منتجات الأغذية المحفوظة المعبأة في العلب الصفائح •

ثالثا : إباحة تصدير الأغذية المحفوظة التي يتمشى تصديرها ومصلحة البلاد الاقتصادية كالمانجو والخرشوف والصلصة والبسلة • • الخ

رابعاً : اشراف وزارة الصحة اشرافاً دقيقاً على هذه المصانع واعطاء شهادات رسمية تفيد سلامة هذه المنتجات المصدرة للخارج .

وكذلك وجه المجلس اهتماماً طيباً الى أنواع أساسية أخرى من الصناعات الزراعية .

صناعة الورق

يبلغ معدل الاستهلاك السنوى من الورق والكرتون ٧٧٠٠٠ طن سنوياً موزعة كالاتى :

النوع	الواردات بالطن	انتاج محلي بالطن	جملة المستهلك بالطن
الجرائد	١٤٠٠٠	—	١٤٠٠٠
ورق الكتابة والطباعة	٢٤٠٠٠	—	٢٤٠٠٠
الكرتون	٧٠٠٠	٥٠٠٠	١٢٠٠٠
ورق اللف والتجليد	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٧٠٠٠
الجملة	٥٧٠٠٠	٢٠٠٠٠	٧٧٠٠٠

وتنحصر الأنواع التى تنتج محلياً فى أوراق الغلاف والكرتون الطبيعى والملون وأوراق اللف المختلفة . وتعتمد

المصانع المحلية اعتمادا رئيسيا على أوراق الدشت عدا شركة الورق الأهلية التي تستعين بكمية من قش الأرز •

لذا قام المجلس بدراسة هذا الأمر ودعا الشركات العالمية والمحلية للتقدم بعروضها عن افامة صناعة ورق الكتابة والطباعة على أساس المخلفات الزراعية ووضع خطة تنميه هذه الصناعة على الأسس الآتية :

١ - دعم الصناعة الحالية حتى تبلغ كامل طاقتها الانتاجية •

٢ - عهد الى احدى المؤسسات المصرية بإقامة مصنع يبلغ انتاجه ٢٠٠٠٠ رطل من ورق الكتابة والطباعة •

٣ - استكمال دراسة المخلفات الزراعية وأرسل مبعوثا الى أمريكا لهذا الغرض •

٤ - فحص أنواع الاخشاب التي توجد في الأراضي المصرية كالخمر والكافور لاختيار أفضلها لصناعة الخشب الميكانيكى ، وتشجيع الاكثار منها ثم اقامة مصنع لانتاج أوراق الصحف والمجلات وأوراق الطباعة والكتابة التي يدخلها الخشب الميكانيكى •

الثروة المعدنية

لم تتجاوز صادرات مصر من الخامات المعدنية أربعة ملايين من الجنيهات في عام ١٩٥٢ وذلك بالرغم مما يؤكد علماء طبقات الأرض من أن الصحارى المصرية فى الشرق أو فى الغرب تضم ثروات بالغة القدر • هذا الاستغلال القاصر لمصدر من مصادر الثروة القومية يرجع الى أسباب عدة منها قصور الابحاث العلمية على اختلاف أنواعها وعدم توافر المواصفات الطبية فى تلك المناطق النائية وهذا فضلا عن أثر قانون المناجم والمحاجر الصادر فى عام ١٩٤٨ والذي اشتمل على الكثير من القيود التى حدثت من الرغبات فى الاستغلال •

درس المجلس هذه الظروف جميعا ورسم لنفسه سياسة تهدف الى الافادة من الخامات المعدنية الى أقصى حد ممكن لانها من أسس عملية الانشاء الصناعى ، كما أن تصدير الفائض يساعد على تعديل ميزاننا التجارى والحسابى • وأكثر من هذا فان التوسع فى استنباط الخامات المعدنية كفيل بتشغيل عدد طيب من الأيدي العاملة •

أشرنا الى العيوب التى كانت واضحة فى قانون سنة ١٩٤٨
ولذلك قام المجلس بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة
ببحث ذلك القانون وادخال التعديلات اللازمة مما أسفر عن
صدور تشريع جديد فى أوائل سنة ١٩٥٣ أكثر تيسيرا وكان
موضع تقدير كافة المصالح المشتغلة بصناعة التعدين من مصرية
وأجنبية • ولم يقف الامر عند هذا بل انه بناء على احدى
توصيات المجلس تألفت لجنة بقرار من وزير التجارة والصناعة
جعلت غايةا مراجعة القوانين واللوائح والنظم تمهيدا لتبسيطها
وتوحيد المتنافر منها • وكشفت اللجنة عن نواح جديدة بالتفتيح
فى التشريع الجديد وان كانت لا تمس الجوهر وفرغت من
اعداد مقترحاتها فى هذا الشأن ومن المنتظر أن تتخذ الطابع
القانونى فى فترة وجيزة جدا •

وفى الوقت نفسه رسم المجلس سياسة عامة للبحوث
والدراسات التى تهدف الى تحديد مناطق الخامات المعدنية
وتقدير قيمتها الاقتصادية سواء من ناحية الكميات الحالية أو من
جهة الاحتياطيات • ان هذا التقويم أمر ضرورى والسييل اليه
ينحصر فى البحث العلمى • ومن أجل هذا أوصى المجلس
برصد مبلغ قيمته ٢٥٠٠٠ جنية سنويا لعمل الخرائط الطبوغرافية
بالتصوير الجوى وذلك للمساعدة فى الابحاث الجيولوجية
والتعدينية وقد تم بالفعل تصوير مساحة قدرها ٨٠٠ كيلو متر
مربع كخطوة أولى لبدء المساحة العسكرية فى هذه الاعمال •

وكذلك اعتمد المجلس المبالغ اللازمة للقيام بالأبحاث الجيولوجية والتعدينية لمدة خمس سنوات وقد تضمنت ميزانية العام الماضى مائة ألف جنيه كما رصد مبلغ ١٦٦٠٠٠ جنيه فى ميزانية ٥٤/٥٥ وهذه مبالغ ضخمة اذا ما قيسـت بما جرى عليه الحال فى العقود الماضية •

وأكثر من هذا فقد قدمت التوصية بإنشاء مركز للتعدين وأربعة مكاتب للتفتيش فى مناطق التعدين وقد أنشئ بالفعل مركز أبحاث المعادن بمرسى علم وسيزود بالأجهزة الفنية الحديثة كما يجرى إنشاء معملين للابحاث التعدينية وتجهيزهما بأحدث المعدات اللازمة لاختبار الخامات وطرق استخلاصها • واذ يحل الموسم القادم تبدأ الدراسات التفصيلية على مناطق الرصاص والزنك والكبريت وغيرها من الخامات الهامة •

ان هذه الناحية الدراسية تعتبر نقطة تحول فى تاريخ الاستغلال المعدنى وسيؤدى السير فيها الى جنب الاجراءات الاخرى التى نوهنا عنها الى دفع رؤوس الأموال وعلى نطاق واسع الى هذا الميدان •• ان الثروة المعدنية كنز ظل دفيناً الى أن جاء العهد الجديد فقرر الكشف عنه واستغلاله حتى يؤدى دوره فى تنمية الانتاج القومى وزيادة الثروة الاهلية

تنمية الموارد البترولية

نظرة واحدة الى الارقام تطالعنا بحقيقة بالغة الخطورة ومتعددة الجوانب ، ألا وهى أن الحقول البترولية لا تسد سوى ٠/٠٦٨ من مطالب الاستهلاك المحلى ، وان الباقي نسعى الى استكماله من المصادر الخارجية ، وان استيراده يكلفنا سنويا من ١٢ الى ١٣ مليوناً من الجنيهات ندفعها بالعملات الأجنبية : هذه الظاهرة لا بد وأن تزداد وضوحاً فى المستقبل اذا أخذنا فى اعتبارنا التطور الذى تسير فى ظله البلاد من حيث التوسع فى الزراعة الآلية والصناعة ووسائل النقل والمواصلات • ومما يدل على ما يمكن أن نلقاه فى السنوات القادمة أن استهلاكنا من مختلف المنتجات البترولية يزداد سنويا بنسبة قدرها ١٠/٠ • وازاء هذا كان لا بد من وضع سياسة شاملة للبترول تشمل الانتاج والتكرير والنقل والتخزين ، وهذا ما فعله المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، وما نعتزم الاشارة اليه فى هذا العرض الموجز •

أولاً - الانتاج :

كان لزاماً أن تتجه السياسة الى كل ما يؤدى الى زيادة الانتاج من منابع المصرية وكخطوة أساسية اشترك المجلس

- على ما أوضحنا فى غير هذا المكان - فى اخراج تشريع المناجم والمحاجر الجديد ، فكان نقطة تحول بالغة الأثر فنشط الاقبال من جانب الشركات الكبرى وسرعان ما منحت الامتيازات لشركتين عالميتين للبحث والتقيب عن البترول واستغلاله فى الصحراء الغربية ، وهو أمر يحدث لأول مرة فى تاريخ هذه المنطقة • ودعا المجلس الى التوسع فى أعمال البحث بالصحراء الشرقية وحدد منطقتى وادى فيران ورأس مطارمة على وجه الخصوص ، وبالفعل بدأ العمل فى المنطقة الأولى وأسفر عن نتائج طيبة ، وسيبدأ فى القريب بالمنطقة الثانية •

ثانيا - التكرير :

لم يكن بمصر حتى نشوب الثورة سوى معملين للتكرير أحدهما حكومى وطاقته ٣٠٠ ألف طن فى السنة ، والاخر ملك لشركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية وطاقته مليونان من الاطنان سنويا ؛ وكان من المعروف أن هذه الطاقة كلها غير كافية ومن هنا عظم اعتمادنا على استيراد المشتقات البترولية من الخارج • غير أن المجلس رأى ضرورة سد هذا النقص وجعل من دعائم سياسته استيراد الخام (طالما لم نتج بعد حاجتنا الكلية منه) وتكريره محليا •

ان صناعة التكرير من الصناعات التى عملت دول عدة

غير الدول المنتجة للخام على اقامتها في بلادها ، وهذا هو الاتجاه الذى قررنا السير فيه وبدأناه بالفعل • وفى أوائل العام الماضى اعتمدت المبالغ اللازمة لاتمام عملية توسيع المعمل الأميرى بالسويس ، ولن تمضى أسابيع قلائل حتى تفرغ الاعمال فترفع كفاية المعمل على التكرير من ٣٠٠٠٠٠ طن الى ١٣٠٠٠٠ طن فى السنة ؟ وهنا نود أن نذكر أن العملية كلها ستم قبل الموعد المحدد لها من قبل وهو نهاية العام الحالى بل ان جهاز التقطير الرئيسى قد بدأ انتاجه فعلا ولم يقف الامر عند هذا الحد بل انه رغبة فى ادارة هذه المنشأة وفقا للنظم السائدة فى المؤسسات الحرة تألف مجلس ادارة لها ، يتمتع بسلطات واسعة ، كما تقرر - من حيث المبدأ - فصل ميزانية المعمل عن ميزانية الدولة وهى سياسة سليمة •

وكذلك تقرر مد خط أنابيب من المعمل الى الميناء ورصد له مبلغ ٦٠٠٠٠ جنية فى الميزانية الجديدة ، وسيتم الانشاء بعد شهور قلائل •

ان هذا الذى يجرى فى المعمل الأميرى بالسويس دليل واضح على سياسة العهد الحاضر الانشائية والتى تتميز بالحزم فى التقرير والسرعة فى التنفيذ •

ثالثا - النقل :

تنقل المشتقات البترولية من السويس الى القاهرة بوسائل

ثلاث هى :

١ - السكك الحديدية •

ب - السيارات المعدة لهذا الغرض •

ج - الصنادل النهرية •

وهذه الوسائل كبيرة التكاليف اذ يبلغ متوسط نقل الطن ١٠٠ قرش ، ولهذا رأى المجلس أن يسائر التقدم العالمى وذلك بالأخذ بنظام النقل بواسطة الأتوبيس ، وتمشيا مع هذه السياسة التقدمية أعلن عن مناقصة لمدة خمس سنوات من السويى الى القاهرة ، ورسا العطاء على شركة ايطالية ، واعتمد للتنفيذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات ، والمدة المقررة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا • وباتمام المشروع تهبط أجرة نقل الطن الى نحو ٣٥ قرشا ، وفى هذا تيسير كبير على الصناعة المصرية وغيرها من نواحي النشاط الانتاجى الذى يتطلب مادة المازوت بوجه خاص •

هذا ما بدأ التنفيذ بشأنه من ناحيتى التكرير والنقل ، ولكنه جزء من سياسة عامة للسنوات القلائل القادمة • • هذه السياسة - كما وضعها المجلس وأقرها مجلس الوزراء - تستهدف انشاء معمل تكرير آخر بالاسكندرية •

رابعا - التخزين :

ويجرى الآن توسيع المستودعات الحالية ، وانشاء مستودعات جديدة ، وذلك فضلا عن تحديد منطقة جديدة بالاسكندرية لمشروعات البترول •

هذه نظرة معتدلة في ايجازها ألقيناها على سياستنا التي
تقوم على استغلال البترول بصورة عملية للأغراض الاقتصادية
والعمرانية •• لقد بدأنا السير في الطريق الصحيح ، وسيأتى
اليوم - ولعله قريب - حين تنتج مصر حاجياتها الكاملة
والآخذة في الازدياد من البترول ، وتقوم بتكريرها بوسائلها
المحلية • انها ثروة قررنا الاستفادة منها •

التوسع في انتاج الكهرباء واستغلالها

حقائق يجب أن تعرف :

أصبحت الطاقة الكهربائية الرخيصة من ضرورات النهوض
الاقتصادى والاجتماعى فى العصر الحديث ، لأن هذا النهوض
يتطلب زيادة فى الانتاج لا يتيسر الوصول اليها بغير استخدام
الآلات وبالتالى بغير توفير الطاقة الرخيصة لادارة هذه
الآلات •

وتعد الطاقة الكهربائية من أهم عناصر تكاليف المنتجات
الصناعية المختلفة وقد تصل فى بعض الأحيان الى ٨٠٪ /
منها كما هو الحال بالنسبة الى الصناعات الكيماوية الكهربائية
كصناعة الألمنيوم مثلا • وتوفير الطاقة الرخيصة حافز على
انشاء صناعات جديدة حتى ولو لم توجد فى البلاد خاماتها ،
كما نعلم من دراسة أحوال بلاد مثل سويسرا وإيطاليا • ولسنا
نعدو الحقيقة اذ نقرر أن تقدم الأمم يقاس (الى جانب

مقاييس أخرى) بمقدار ما يخص الفرد من الطاقة الكهربائية المستعملة في شتى الأغراض . هذه الحقيقة تحملنا على تصوير الحال في مصر ، وهنا تحدثنا الأرقام عن ٢٦ دولة . أن ترتيب مصر هو الثالث والعشرون من حيث متوسط الاستهلاك السنوى بالكيلوات ساعة ، وان هذا المتوسط ٤٥٠٥ مقابل ٦٩ في الجزائر ، ٥٣٩٥ في اليابان ، ١٦٥٠٣ في أستراليا ، ٢٥٧٦٧ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ٥٣٨٨٧ في النرويج . لا غرو اذن أن نلقى الدول الناهضة تتسابق في استغلال موارد القوة الكهربائية فيها ، وها هي ذي فرنسا أنفقت في هذا السيل حوالى ٨٠٠ مليون جنيه خلال السنوات الثماني الأخيرة .

ان مصر متأخرة في استهلاك الكهرباء ما فى ذلك ريب ؛ وهذه هى المشكلة التى واجهها المجلس وعنى بحلها حلا يتفق مع مشروعات الانتاج ، فعمل على دراسة وتنفيذ مشروعات جديدة لتوليد الكهرباء مع اعطاء الأولوية لمشروعات القوة الكهربائية المائية .

التوسع فى انتاج الطاقة من المحطات الحرارية :

يعمل المجلس على وضع سياسة ثابتة طويلة للتوسع فى انتاج الكهرباء بما يمشى مع تطور ازدياد الحاجة اليها وسوف تكون هذه السياسة مبنية على الدراسة التى سيرد ذكرها عند الكلام على تنظيم الاشراف على الطاقة الكهربائية .

الا أن هناك محطات جديدة يجرى تنفيذها فعلا أو قرر المجلس البدء فورا فى انشائها نظرا لأن الحاجة اليها تستلزم سرعة انجازها لمواجهة الاحتياجات العاجلة للكهرباء ، وأهم هذه الاحتياجات هى :

١ - القوة اللازمة للشبكة الكهربائية بشمال الدلتا لإدارة محطات طلبات الري والصرف الجديدة فى الوجه البحرى وتبلغ حوالى ١٤٨٠٠ كيلوات وسوف يحصل على هذه القوة من محطة **طلخا الكهربائية** الجارى انشاؤها حاليا لهذه المشروعات العاجلة ومشروعات أخرى مستقبلية .

٢ - القوة اللازمة لإدارة محطات طلبات الري والصرف الجديدة بالوجه القبلى وتبلغ حوالى ٣٥٠٠ كيلوات ، وسيتم الحصول على هذه القوة من محطة **نجع حمادى** الجديدة الجارى انشاؤها حاليا ومن توسيع محطة **أدفو الكهربائية** التى أوشك أن يتم انشاؤها أيضا .

٣ - القوة اللازمة لمواجهة التطور السريع فى استهلاك مدينة القاهرة وسوف تفى إدارة الكهرباء والغاز بالتزاماتها قبل المستهلكين بواسطة **توسيع محطة كهرباء شمال القاهرة** الجارى تنفيذه حاليا ومن محطة جديدة وافق المجلس على انشائها فى شمال مدينة حلوان يطلق عليها اسم **محطة جنوب القاهرة** .

وفيما يلي بيان عن المشروعات سالفه الذكر ، من حيث نوع
المحركات ، وعدد الوحدات وقدرتها ، ومجموع القوة
المركبة ، والتكاليف :

المشروع	نوع المحركات	عدد الوحدات وقدرتها ك . و	مجموع القوة المركبة ك . و	التكاليف بالجنيه	التاريخ القدر للادارة
محطة طلخا توسيع محطة ادفو ...	تربينات بخارية »	$\left. \begin{array}{l} 12000 \times 3 \\ 2000 \times 2 \\ 1000 \times 1 \end{array} \right\}$ $\left. \begin{array}{l} 1000 \times 1 \\ 1000 \times 1 \end{array} \right\}$	42500 7200 4000	٤٢٥٠٠٠٠ ٩٧٥٠٠٠٠ ٤٣٧٠٠٠٠	١٩٥٤ ١٩٥٤ ١٩٥٤
توسيع محطة سد الجديدة توسيع محطة ششمال القاهرة	تربينات بخارية	$\left. \begin{array}{l} 20000 \times 2 \\ 5000 \times 1 \end{array} \right\}$	65000	٢٢٣٣٠٠٠	١٩٥٥
محطة جنوب القاهرة والمحطة المحققة بها	تربينات بخارية	$\left. \begin{array}{l} 6000 \times 2 \\ 20000 \end{array} \right\}$	150000	٨٥٠٠٠٠٠	الوحدة الاولى ١٩٥٧ الوحدة الثانية ١٩٥٨
			٢٦٨٩٧٠٠	١٦١٤٥٠٠٠٠	

كهربة خزان أسوان فى دور التنفيذ :

وأخيرا ، وبعد أكثر من ربع قرن من التعطيل والمناورات والمؤامرات ، قيض لمشروع استنباط الكهرباء من خزان أسوان الحالى أن يخرج الى عالم التنفيذ على أيدي رجال الثورة المجيدة فى عهد الانشاء والتعمير •

ولسنا نعتزم الاسهاب فى شرح هذا المشروع ولكننا نكتفى بإيراد الأرقام والبيانات التالية :

- ١ - تبلغ القوة المركبة بمحطة التوليد ٣٤٥٠٠٠ ك.و. •
- ٢ - ينتظر ادارة نصف المحطة عام ١٩٥٨ والنصف الثانى فى العام التالى •
- ٣ - سيستخدم معظم الطاقة الناتجة فى تشغيل مصنع السماد ، والباقى للأغراض العامة والرى فى مديريتي قنا وأسوان •

- ٤ - تبلغ تكاليف تنفيذ المشروع ٢٧٥ مليوناً من الجنيهات (كما يتضح من الجدول التالى) ، وتقدر تكاليف الطاقة الكهربائية المولدة عند المحطة بحوالى مليون واحد للكيلوات ساعة •

القيمة بالجنيهاً

البند

١٠٢٦ ٤٠٠	...	...	...	...	السد المؤقت وأعمال الحفر
١٠٣٤١ ٠٠٠	...	...	...	...	الاعمال المدنية والمباني
١١٠٠ ٠٠٠	...	...	...	...	البوابات وتوابعها
٣٢٦٣ ٢٣٨	...	...	...	...	التربينات الرئيسية والمساعدة
٣٠٧٩ ٥٠٠	...	...	...	...	المولدات الرئيسية والمساعدة
٩١٨ ٠٠٠	...	...	...	...	المفاتيح الكهربائية والكابلات
٤٤٢ ٤٠٠	...	...	...	...	المحولات الرئيسية والمساعدة
١٣٨ ٧٣٠	...	...	...	...	أوناش المحطة وونش الهاويس
٦٣٢ ٥٠٠	...	...	...	...	أعمال عامة
٦٣٠ ٠٠٠	...	...	...	...	المباني السكنية والمباني الأخرى
					مصاريف الشحن والتأمين والتخزين
٩١٥ ٢٣٢	...	...	...	...	والجمارك
١١٢٢ ٥٠٠	...	...	...	...	مصاريف التركيب
٩٢٣ ٠٠٠	...	...	...	...	مصاريف وأتعاب المهندسين الاستشاريين
١٤٦٧ ٥٠٠	...	...	...	...	مصاريف الإشراف الهندسى ومصاريف عامة
١٥٠٠ ٠٠٠	...	...	...	...	الخطوط الكهربائية
٢٧٥٠٠ ٠٠٠	...	...	...	...	جملة تكاليف المشروع

الطاقة من السد العالى :

ستكون محطة توليد الكهرباء من السد العالى من أضخم المحطات التى من هذا النوع بالعالم ، اذ ستشمل فى مرحلتها الأخيرة ١٦ وحدة ، كل منها تولد ٦٠٠٠٠ كيلوات •

وستنشأ محطات التوليد تحت سطح الأرض على الجانب الغربى للنيل ، وتغذى المحطات بالمياه بواسطة أنفاق ، وبذلك تصبح المنشآت محمية تماما وذلك من وجهة النظر الاستراتيجية • وسوف تشتمل المرحلة الأولى فى تنفيذ هذا المشروع الضخم على انشاء ٨ وحدات كهربائية تستطيع انتاج طاقة سنوية قدرها ٢٥ر٤ مليار كيلوات ساعة ، وهذا يعادل حوالى أربعة أمثال الاستهلاك السنوى الحالى للجمهورية المصرية فى جميع مرافقها ، الأمر الذى سترتب عليه ارتفاع نصيب الفرد الى خمسة أمثال النسبة الحالية •

وتبلغ تكاليف انشاء محطة التوليد بما فيها الأنفاق حوالى ٢٩ مليون جنيه ، ويستغرق الانشاء حوالى سبع سنوات • ويقدر سعر الطاقة الكهربائية المولدة من محطة السد العالى بحوالى ٥ر٠ من المليم للكيلوات ساعة •

نحو سياسة شاملة لكهربة البلاد :

كان لتعدد الهيئات التى تشرف على توليد ونقل القوى الكهربائية بالجمهورية المصريه واستقلال كل منها

- سواء كانت حكومية أو مدنية - فى التواحي الفنية والاقتصادية وعدم ارتباطها فى شبكة كهربائية موحدة ، كما هو الحال فى البلاد المتحضرة - كان لهذا أثره الذى انعكس فى ارتفاع تكلفة الوحدة مما أدى بلا شك الى عدم توفر الكهرباء فى كثير من أنحاء البلاد • وأدت هذه الحالة الشاذة كذلك الى تضارب مقاييس الكهرباء وأسعارها ومواصفاتها ، فلكل جهة من تلك الجهات وجهة نظر مختلفة ، ولذلك نجد بمصر محطات تيار مستمر ، كما توجد جهود مختلفة ، وهذا فضلا عن اختلاف سعر الكهرباء من بلد الى آخر فبينما هو بالقاهرة ٢٤ر٦ مليما نراه يرتفع الى ٥٠ مليما فى بعض المناطق مما عرقل نهوض الصناعة المحلية الصغيرة •

ومن أجل رسم سياسة طويلة الأمد تقضى على تلك الظواهرات شكل المجلس **لجنة الكهرباء المصرية** التى عليها أن تقدم - بالمعاونة من جانب هيئة كهرباء فرنسا - مشروعا كاملا لإنشاء شبكات كهربائية واسعة تكفل سد احتياجات البلاد كافة خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة •

وبدأت اللجنة عملها فى أبريل الماضى وظهر أثرها سريعا إذ تولت تنسيق العمل بين الهيئات الحكومية فى المشروعات التى تنفذ حاليا مما سينتج عنه ربط محطات منطقة القاهرة الكهربائية التابعة لإدارة الكهرباء والغاز بمحطات شمال الدلتا التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء ، وتغذية البلدان الواقعة

على الخط فيما بين طلخا وطنطا وبنها والزقازيق وبليس
والسنبلوين من شبكة الميكانيكا والكهرباء على أن تكون هذه
المشروعات جزءا من الشبكة النهائية •

ان سياسة المجلس تهدف الى أن تصبح الكهرباء متوفرة
ورخيصة وذلك بالقدر الذي يعاون على تحقيق عمليات الانماء
الاقتصادي والتطور العمراني • وقد بدأ بتلك المشروعات
التي اتسع الوقت لبحثها ، واعتمد لها الأموال اللازمة على
أن يتم تحقيقها خلال سنوات خمس ، كما يضطلع بالدراسة
الواجبة لوضع الخطة الشاملة •

المواصلات

لا شك أن أى خطة انتاجية تعتبر ناقصة ما لم تتوافر لها الشبكات اللازمة من طرق المواصلات على اختلاف أنواعها • حيث تقوم المواصلات فى الخطة الانتاجية مقام الشرايين اللازمة للتوزيع والاستقبال •

واذ كانت رسالة المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى هى أن يضع لهذا البلد سياسة ثابتة للانتاج الزراعى والصناعى فقد حرص المجلس على أن يقترن ذلك بوضع سياسة ثابتة لنظام من النقل يضمن ربط مراكز الانتاج بمراكز الاستهلاك ، وتتوافر فيه عناصر الراحة والسرعة وانخفاض الأجر حتى يكون ذلك عوناً على نجاح الخطة الانتاجية التى يرسمها المجلس •

أولاً - الطرق :

ولهذا أعد المجلس برنامجاً للطرق البرية جعله من شطرين : الأول ويشمل أعمالاً عاجلة لا تحتمل التأجيل بحيث تنفذ فى ثلاثة أعوام ، والشرط الثانى لتكملة باقى سلسلة الانشاءات ويتم فى السنوات السبع التالية •

أ - البرنامج العاجل للتوسع فى الطرق البرية

(عام ١٩٥٣ - ١٩٥٦)

ويشمل هذا البرنامج :

- ١ - رصف نحو ٥٠٠ كيلو متر من الطرق الحالية بالوجهين البحرى والقبلى •
 - ٢ - توسيع ورصف نحو ٢٥٠ كيلومترا من الطرق الحالية بالوجهين القبلى والبحرى •
 - ٣ - توسيع نحو ٦١٥ كيلو مترا من الطرق الحالية بالوجهين البحرى والقبلى •
 - ٤ - تمهيد وتحسين طرق البحر الأحمر من السويس الى الطور ومن السويس الى مرسى علم بطول ١٠٠٠ كيلو متر •
 - ٥ - تجديد كبارى الطرق عند أجبا وأبو حماد ومينا القمح والسنتة •
 - ٦ - انشاء طرق بمناطق الحياض بالوجه القبلى •
 - ٧ - تحسين شبكة الطرق الصادر بها قانون تسيير سيارات نقل الركاب •
- وقد اعتمد هذا البرنامج من مجلس الوزراء وصدر القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٤ شاملين اعتماد مجموع تسعة ملايين من الجنيهات لتنفيذه • وقد أخذت مصلحة الطرق والكبارى - بمجرد اعتماد هذا البرنامج - فى

تنفيذ الأعمال التي شملها حتى بلغ ما صرف عليه حتى آخر
يونيو ١٩٥٤ مبلغ نحو ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه .

ب - المرحلة الثانية لبرنامج التوسع في الطرق البرية (عام ١٩٥٦ - ١٩٦٣)

وإذا كان المجلس قد ضمن برنامجا المتقدم (عام ١٩٥٣ -
١٩٥٦) كافة الأعمال العاجلة فهو الآن - بالاشتراك مع
مصلحة الطرق والكبارى - فى سبيل وضع برنامج واسع
النطاق يصير تنفيذه فى باقى مدة السنوات العشر ، أى فى السبع
السنوات من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٣ ، شاملا كافة مشروعات
الطرق والكبارى التى تكفل ربط المراكز الانتاجية والاستهلاكية
بما يضمن نشاط الانتاج وتسييره .

وجدير بالتنويه أنه الى جانب ما ستجنيه البلاد من مزايا
نتيجة خلق شبكة واسعة من الطرق البرية بعد تنفيذ البرامج
المتقدمة فإنه مما لا شك فيه أن أعمال تنفيذ هذه البرامج
ستؤدى الى فتح مجال طيب لاستيعاب الكثير من الأيدى العاملة
من عادية وفنية .

ثانيا - الملاحظة الداخلية :

لم تقتصر السياسة التى رسمها المجلس لنظام النقل فى
البلاد على الطرق البرية وحدها ، بل كان طبعيا أن تشمل

هذه السياسة وضع أسس تدعيم النقل النهري والنهوض به - ذلك أن الملاحة النهرية تعتبر بصفة عامة من أهم وسائل النقل لقلّة تكاليفها • بل إن أهمية هذه الوسيلة تزيد في مصر عنها في باقي أقطار العالم وذلك لقيام المدن الهامة في بلادنا على شواطئ النيل وفرعيه وعلى القنوات الملاحية المتفرعة منه ، فضلا عن أن اتجاه النهر نفسه يساعد الملاحة على القيام بوظيفتها حيث يعين تيار المياه الوحدات الملاحية على النزول من جنوب الوادي الى شماله بينما تساعد الرياح السائدة على ابحار هذه الوحدات من الشمال الى الجنوب •

وعلى الرغم من هذه المزايا فقد لمس المجلس ما تعانيه الملاحة الداخلية بالبلاد من عناصر النقص التي تظهر جليا في سوء حال الخطوط الملاحية الحالية والأعمال الصناعية القائمة عليها بما لا يضمن استمرار الملاحة في هذه الخطوط في كثير من أوقات السنة - فضلا عن عدم توافر العمق الملاحي وكثرة العوائق الملاحية من القناطر والكبارى الثابتة - وأكثر من هذا تعدد الجهات المهيمنة على المجارى الملاحية وشئون الملاحة وتراخيصها مما صعب معه قيام قواعد وأحكام ثابتة لتسيير الوحدات في المجارى الملاحية •

كل هذه العوامل كان على المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى أن يضع الحل الكامل لها ، فكان أن تألفت لجنة دائمة للملاحة تجمع بين الجهات المهيمنة على شئون الملاحة

والمعنية بشؤونها • ووضع على عاتق هذه اللجنة تنظيم الأداة التي تشرف على شؤون الملاحة ووضع سياسة المشروعات المتصلة بالملاحة الداخلية والإشراف على تنفيذها • وقد قامت اللجنة المذكورة بدراسة مشاكل الملاحة النهرية ووضعت الحلول الآتية :

١ - قانون الملاحة الداخلية :

وضعت اللجنة قانونا معدلا لقانون الملاحة الداخلية السابق صدوره عام ١٩٤١ متضمنا قيام أحكام وقواعد ثابتة لنظام تسيير الوحدات الملاحية •

ب - تنظيم مواعيد فتح الكبارى والاهوسة القائمة على الخطوط الملاحية :

وضعت اللجنة بالاشتراك مع الجهات المختصة جداول جديدة لمواعيد فتح الكبارى والاهوسة بما يتفق مع رغبات الجهات المتعددة التي يعينها الأمر •

ج - تنظيم المراسى فى المجارى الملاحية :

تقوم اللجنة الدائمة للملاحة الداخلية بوضع نظام ثابت لتصميم المراسى بأنواعها المختلفة حتى تكون شاملة لكافة الاحتياجات ومكفولة فيها كافة الالتزامات الصحية والمائية وغيرها ، كما أنها بصدد وضع قانون لأحكام الرسو فى هذه المراسى ومنح التراخيص اللازمة لها •

د - برنامج الملاحة الداخلية للعشر سنوات المقبلة

(١٩٥٤ - ١٩٦٤)

قامت اللجنة بوضع برنامج للسنوات العشر المقبلة بغرض تدعيم خطوط الملاحة القائمة وتحسينها بما يضمن صلاحيتها ووفاءها بمستلزمات الملاحة مع التوسع فى انشاء شبكات وخطوط ملاحية جديدة •

وقد روعى فى وضع هذا البرنامج البدء بتنفيذ الخطوط الملاحية الآتية :

١ - استكمال مشروع الخط الملاحى بين مصر والاسكندرية عن طريق رياح البحيرة فترعة الخندق الشرقى فترعة المحمودية •

٢ - تحسين الملاحة بمجرى النيل بين أسوان جنوبا الى القاهرة شمالا •

٣ - استكمال مشروع الخط الملاحى لربط شين الكوم بطنطا فكفر الزيات •

٤ - استكمال مشروع الخط الملاحى بين مديريات المنيا وبنى سويف والجيزة والقيوم عن طريق بحر يوسف فترعة الجيزة •

وسيشعر فى تنفيذ أعمال هذه الخطوط الملاحية الأربعة ابتداء من الميزانية الانتاجية لعام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ •

ثالثا - النقل البحرى :

١ - الاسطول التجارى المصرى :

قام المجلس ببحث وسائل تشجيع الاسطول التجارى المصرى متعاوناً فى ذلك مع مجلس النقل البحرى ووزارة التجارة والصناعة ، وكان نتيجة ذلك أن اتخذ مجلس الوزراء خطوة ايجابية فى سبيل تدعيم اسطولنا التجارى وذلك بتقرير تفضيل السفن المصرية فى نقل البضائع •
كما تقرر اتخاذ الاجراءات التالية للنهوض بشركات الملاحة المصرية ومساعدتها على التوسع :

- ١ - تكوين صندوق لتدعيم الاسطول التجارى •
- ٢ - تخصيص موارد هذا الصندوق لدفع فوائد قروض الشركات التى ستقوم باثناء وحدات جديدة •
- ٣ - تكون الاسبقية فى برنامج الانشاء لناقلات البترول
فسفن نقل البضائع فسفن نقل الركاب •
وكان من أثر التعاون الصادق بين المجلس والمجلس الأعلى للنقل البحرى وشركات الملاحة أن تكون اتحاد بين شركات الملاحة المصرية الثلاثة •

ب - تحسين الموانى المصرية :

قام المجلس بالاشتراك مع مصلحة الموانى والمنائر ببحث المشروعات الكبرى الآتية تحسينا لحال الموانى المصرية حتى تتمشى مع احتياجات الملاحة المقدمين عليها :

- ١ - مشروع تعميق حوض البترول بالسويس •
- ٢ - مشروع انشاء حوض جاف بميناء الاسكندرية •
- ٣ - مشروع انشاء ترسانة بحرية بميناء الاسكندرية •

وسيوحه المجلس الدعوة الى الشركات العالمية المختصة
للتقدم بعروضها لتنفيذ هذه المشروعات •

رابعاً - التليفونات والتلغرافات :

كان توقف مشروعات الانشاء فى التليفونات أثناء الحرب
الماضية ، وازدياد اقبال الجمهور على طلبها ، سببا فى نشوء
أزمة دائمة تزيد على مر الزمن استحكما • ولقد اتضح
للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بالاتفاق مع مصلحة
التلغرافات والتليفونات أن الحل لهذه الأزمة المستحكمة
المتجددة على مر السنين هو وضع برنامج شامل يغطى ما لدى
المصلحة من طلبات ويحقق للجمهور الخدمة السريعة •

ولقد عكفت مصلحة التلغرافات والتليفونات على وضع
البرنامج التالى :

- ١ - مشروعات سنترالات منطقة القاهرة

- وتتكلف ١٠ر٧٣٧ر٠٠٠ جنيه

- ٢ - مشروعات سنترالات منطقة الاسكندرية

- وتتكلف ٩٧٥ر٠٠٠ جنيه

٣ - مشروعات سنترالات منطقة الوجه البحري
- وتتكلف ٢٥٨٤٥٠٠ ر.جنيه

٤ - مشروعات سنترالات منطقة الوجه القبلي
- وتتكلف ١١٥٨٥٠٠ ر.جنيه

٥ - مشروعات خطوط الترنكات
- وتتكلف ٣١٣٩٠٠٠ ر.جنيه

٦ - مشروعات اللاسلكي
- وتتكلف ١٤٠٠٠٠٠ ر.جنيه
الجملة ١٩٩٩٤٠٠٠ ر.جنيه

وقد أقر المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى هذا
البرنامج واعتمده مجلس الوزراء فى ٢٦ مايو ١٩٥٤ - على أن
يكون صرف الاعتمادات التى يتطلبها على الوجه التالى :

جنيه	٣٠٢٠٠٠٠	١٩٥٤/٦/٣٠	المنصرف حتى
جنيه	٢٦٦٨٠٠٠	١٩٥٥/٥٤	والمستوفى عام
جنيه	٤٠٤٠٠٠٠	١٩٥٦/٥٥	عام
جنيه	٤٠٧٠٠٠٠	١٩٥٧/٥٦	عام
جنيه	٢٨٨٣٠٠٠	١٩٥٨/٥٧	عام
جنيه	٢١٤٤٠٠٠	١٩٥٩/٥٨	عام
جنيه	٩٩٩٠٠٠	١٩٦٠/٥٩	عام
جنيه	١٤٠٠٠٠	١٩٦١/٦٠	عام
جنيه	١٠٠٠٠	١٩٦٢/٦١	عام
جنيه	١٩٩٩٤٠٠٠		المجموع

ومما هو جدير بالذكر أن الزيادة المنتظرة في إيرادات مصلحة التلغرافات والتليفونات والتي سوف تترتب على تنفيذ مشروعات هذا البرنامج تبلغ خلال هذه المدة أى إلى سنة ١٩٦٢/٦١ حوالى ١٧٦٠٠٠٠٠ ر.جنيه أى أنها سوف تغطى تكاليف الانشاء تقريبا وتصبح كل زيادة فى الإيراد بعد ذلك دخلا خالصا وتقدر هذه الزيادة بحوالى ٥٠٠٠٠٠ ر.جنيه سنويا ♦

خامسا - السكك الحديدية :

مقدمة :

١ - وضعت تقارير عديدة عما أصبحت عليه حالة السكك الحديدية من سوء ، وكان آخرها تقرير لجنة دراسة النظم الحكومية الذى جاء به أن معظم منشأتها قد تعدى سن الاستهلاك مما جعل هذا المرفق القومى الحيوى يوشك أن يعجز عن النهوض بالتبعات الجسام الملقاة على عاتقه وان الاستمرار فى اعتبار السكك الحديدية موردا تستغله الدولة دون تجديد وحداته المتحركة وخطوطه بانتظام لا بد وأن يعرض سلامة النقل لخطر الحوادث ولا بد أن يترتب عليه تدهور فى كفاءتها ♦

٢ - ومن مراجعة المبالغ المنصرفة على التجديدات خلال نصف القرن الأخير يتضح التفاوت الكبير بين سنة وأخرى

فى الاعتمادات المدرجة بالميزانية كما يلاحظ التقدير الجسيم الذى أساء الى جهاز السكك الحديدية اساءة بالغة فلم يصرف خلال الفترة بين عام ١٩٣٣ ، ١٩٤٦ على التجديدات سوى ٢٠٠ر٧٨٧ر٤ جنيه أى بمتوسط قدره ٣٦٨ر٠٠٠ جنيه سنويا خلال ثلاثة عشر عاما .

حالة المنشآت والوحدات المتحركة :

٣ - أما وقد بينا مدى التقدير الذى يدل على عدم تقدير الخطر المترتب على التراخى فى التجديد فمن السهل تصور الحالة التى وصلت اليها منشآت السكك الحديدية كما هو موضح بالجدول التالى :

النسبة	جملة الموجودات	جملة التجديدات	تجديدات خلال سنة	فاتت سن التجديد	
٠/٠٥٤	٤٤٥٠	٢٤٠٠	١٤٠٠	١٠٠٠	كيلو متر سكة
٠/٠٥٧	٧١٦	٤١٠	٢٥٩	١٥١	قاطرات
٠/٠٧٠	١٣٥٣	٩٤٧	٣٣٥	٦١٢	عربات ركاب
٠/٠٢٠	١٧٤٤٠	٣٣٥٠	١٢٧٩	٢٠٧١	عربات بضاعة

برنامج التجديدات :

٤ - وقد تقرر وضع برنامج لتجديدات المرحلة الأولى يتم تنفيذه خلال السنوات الخمس التالية متضمنا ما يلى :

١ -	تجديد ٥٠٠ كيلو متر سكة	٥٠٠٠٠٠ ر.٥	جنيه
ب -	شراء ١٢٠ قاطرة مناورة	٣٠٠٠٠٠٠ ر.	»
ج -	شراء ١٥٠ عربة ركاب	٢٠٢٥٠٠٠ ر.	»
د -	شراء ٢٠٠٠ عربة بضاعة	٤٠٠٠٠٠٠ ر.	»
		<u>١٤٢٥٠٠٠ ر.</u>	»

ويحقق هذا البرنامج ما يلي :

أ - يتم استبدال جميع القاطرات البخارية التي تستعمل في أعمال المناورة بقاطرات ديزل مما يؤدي الى توفير ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه من ثمن الوقود مع توحيد طراز القاطرات قدر الامكان مما يسهل عمليات الصيانة والاصلاح ويوفر على البلاد مبالغ طائلة تنفق في الاحتفاظ باحتياطي متنوع من قطع الغيار .

ب - امكان قيام صناعة عربات البضاعة في مصر .

ج - الانتفاع بما قيمته ٢ مليون جنيه من قضبان السكك الحديدية الموجودة حاليا بالمخازن الى أن يبدأ الانتاج المحلي في مصنع الحديد .

د - امكان التعاقد في حدود الكميات الموضحة في البرنامج على أن يتم التوريد في أقرب فرصة مع تأجيل الدفع اذا كان ذلك يتفق مع الصالح العام .

وقد روعى في هذا البرنامج العاجل الاقتصار على مواجهة الاحتياجات الحالية بالكفاية اللازمة .

منشآت أخرى :

٥ - وقد تضمن مشروع الميزانية الانتاجية عدا برنامج التجديدات السنوية ما يلي :

أ - اتمام كهـربة خط حلوان وشراء عشر وحدات كهـربائية اضافية •

ب - انشاء خزانات أرضية لتخزين المازوت •

ج - انشاء كوبرى عند المرازيق يصل خط مصر - الشلال بجنوب حلوان • ولا شك أن انشاء هذا الكوبرى سيؤدي الى ربط المنطقة الصناعية فى المعادى والمصرة وحلوان بشبكة السكك الحديدية بالوجهين البحرى والقبلى بعيدا عن مدينة القاهرة ويخفض الضغط على خط الجبل •

٦ - وتبلغ جملة التكاليف لهذه المشروعات بما فيها برامج التجديدات ٢١٥٣٠٠٠٠ جنيه موزعة على خمس سنوات وما ينتظر صرفه منها فى عام ١٩٥٥/٥٤ يصل الى ٣٦٩٥٠٠٠ جنيه •

اعتمادات المشروعات الانتاجية

سنوات الص

٥٥/٥٤	٥٦/٥٥	٥٧/٥٦	٥٨/٥٧	٥٩/٥٨
١٩٥٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	—	—	—
٤٥٠ر٠٠٠	٥٥٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	٤٥٠ر٠٠٠	—
١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠
—	٥٠٠ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠	—
٣٤٥٠ر٠٠٠	٦٥٥٠ر٠٠٠	١٢٠٠ر٠٠٠	١١٥٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠
١٠٠٠ر٠٠٠	١٠٠٠ر٠٠٠	١٠٠٠ر٠٠٠	١٠٠٠ر٠٠٠	١٠٠٠ر٠٠٠
—	١٠٠٠ر٠٠٠	١٠٠٠ر٠٠٠	١٠٠٠ر٠٠٠	—
—	٥٠٠ر٠٠٠	١٠٠٠ر٠٠٠	٧٥٠ر٠٠٠	—
٤٠٠ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠	١٠٠٠ر٠٠٠	١٠٠٠ر٠٠٠
١٤٠٠ر٠٠٠	٣٣٠٠ر٠٠٠	٣٨٠٠ر٠٠٠	٣٧٥٠ر٠٠٠	٢٠٠٠ر٠٠٠
٣٦٩٥٠ر٠٠٠	٤٠٥٥٠ر٠٠٠	٥٠٠٠ر٠٠٠	٤٩٠٠ر٠٠٠	٢٠٠٠ر٠٠٠

بمصلحة السكك الحديدية

— ر ف —	
اتكاليف	
أعمال سبق البدء فيها :	
كهربة خط حلوان	٣٧٣٠٠٠٠
أعمال مطلوب البدء فيها وموزعة على عدة سنوات	
١ - شراء ١٠ وحدات كهربائية اضافية لخط حلوان	٨٥٠٠٠٠
٢ - انشاء خزانات ارضية لتخزين المازوت للطوارئ	٧٠٠٠٠٠
٣ - ايصال خط مصر الشلال بحلوان وانشاء كوبرى على النيل عند المرازيق	٢٠٠٠٠٠
	٣٥٥٠٠٠٠
التجديدات	
تجديد ٥٠٠ كيلو سكة بتكاليف ١٠٠٠٠ جنيه للكيلو	٥٠٠٠٠٠٠
١٢٠ قاطرة مناورة بسعر ٢٥٠٠٠ جنيه للقاطرة	٣٠٠٠٠٠٠
١٥٠ عربة ركاب بسعر ١٥٠٠٠ جنيه للعربة	٢٢٥٠٠٠٠
٢٠٠ عربة بضاعة بسعر ٢٠٠٠ جنيه للعربة	٤٠٠٠٠٠٠
	١٤٢٥٠٠٠٠
جملة التكاليف	٢١٥٣٠٠٠٠



مطابع شركة الاعلانات الشرقية

اصدار
وزارة الارشاد القومى

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

(NEC)
HC830
.P476
1954